

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٦٤

الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	تونس	السيد بن لاغمة الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد غينغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فييت نام	السيد فان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/961)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وفيلة مباشرة

الرجاء إعادة التدوير



2025459 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/961)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد خوسيه بستاني، المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تود

المملكة المتحدة، إلى جانب إستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تقديم اعتراض على مقدم الإحاطة المقترح بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. إن الغرض من جلستنا اليوم هو أن يستعرض مجلس الأمن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وينبغي أن تركز مناقشتنا على تلك المسائل.

وبينما نوافق على أن يكون لدى رئاسة مجلس الأمن الحيز

الذي يمكن لها من خلاله اقتراح مقدمي الإحاطات، إلا أنهم يجب أن يكونوا ذوي صلة بالموضوع قيد المناقشة وأن يكونوا على دراية به. وللأسف، ليس هذا هو الحال بالنسبة لأحد

مقدمي الإحاطتين اليوم. إن السيد بستاني دبلوماسي مرموق، ولكن نظرا لتركه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قبل سنوات عديدة من نظرها في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، فإنه ليس في وضع يسمح له بتقديم معارف أو معلومات ذات صلة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، على عكس المدير العام الحالي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على سبيل المثال.

ولذلك، نطلب من الرئاسة أن تطرح مسألة مشاركة مقدم

الإحاطة الذي اقترحته لتصويت إجرائي.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل الصين الكلمة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشير إلى

عدم فهمي للاقتراح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة، بالنيابة عن بعض أعضاء المجلس، بشأن السيد بستاني، المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يتمتع بخبرة ثرية ولديه دراية لا مثيل لها ومعرفة بأساليب وإجراءات عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والسيد بستاني على دراية كبيرة بمسألة الأسلحة الكيميائية وهو مناسب تماما لكي يقدم إحاطة. ومن شأن إحاطته أن تضيف قيمة فريدة لهذه الجلسة.

وإذا لم أكن مخطئا، ففي جلسات سابقة للمجلس، دُعي متكلمون إلى تقديم إحاطات خلالها وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وكان البعض منهم لا يقترب من نفس الكفاءة أو التمثيل اللذين يتمتع بهما السيد بستاني. غير أن الأعضاء الآخرين لم يحاولوا في تلك الجلسات منع هؤلاء الأشخاص من تقديم إحاطات ولم يبدوا اعتراضات على دعوتهم وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ولذلك، أود أن أعرب عن أسفي إزاء هذه الممارسة من قبل ممثل المملكة المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين.

وأقترح أن نصوت إجرائيا على الاقتراح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة حتى نعرف عدد الأعضاء الذين يعارضون فعلا الدعوة الموجهة إلى السيد بستاني كأحد مقدمي الإحاطات.

وفقاً للمادة ٣٩. وإذا كان ممثل المملكة المتحدة وممثلون آخرون يعارضون ذلك ويرغبون في الاعتراض على الدعوة التي وجهها الرئيس، فينبغي لنا أولاً وقبل كل شيء أن نصوت على الاعتراض الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل فرنسا الكلمة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إننا نعقد جلسة شهرية مع السيدة ناكاميتسو بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وهناك شكل معياري متفق عليه، يتمثل في أن السيدة ناكاميتسو تقدم لنا إحاطة كل شهر. والجميع سعداء للغاية بذلك. والأمر فيه تكرر بعض الشيء، ولكنه الشكل المعياري.

وفي الوقت نفسه، قمتم، سيدي الرئيس، بصفتكم الوطنية، بتنظيم اجتماعات بصيغة آريا بمشاركة مدعويين قمتم باختيارهم. وعقد اجتماع من هذا القبيل مرة أخرى قبل بضعة أيام، وقد عقد وفقاً لرغباتكم.

إن اقتراحي هو أن نحافظ على الشكل المتفق عليه للإحاطات التي تقدمها السيدة ناكاميتسو. وفي حال رغبتكم أنتم، بصفتكم الوطنية وبصفتكم رئيس مجلس الأمن، في تغيير شكل معياري، فلنصوت إذن على اقتراحكم. ولذلك، فينبغي أن نصوت على ما يلي: "هل توافقون على أن يقدم السيد بستاني إحاطة أمام المجلس؟". وإن لم يكن الأمر كذلك، يمكننا أن نستمع بكل أريحية إلى السيد بستاني خلال اجتماع مقبل بصيغة آريا، لا شك في أنكم ستنظمونه قريباً جداً.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل ألمانيا الكلمة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أؤيد تأييداً تاماً ما قاله للتو زميلاي البريطاني والفرنسي. وبما أن اقتراحكم، سيدي الرئيس، هو القول بأنه يجب إجراء تصويت بالأغلبية ضد ذلك، هل لي أن أذكركم بعام ٢٠١٨. ففي

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر زميلي الصيني. ولجهد التوضيح، لقد طلبتم، سيدي الرئيس، إجراء تصويت على اقتراحكم دعوة مقدم الإحاطة هذا. إن اقتراحكم هو الذي ينبغي طرحه للتصويت.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أطلب إلى ممثل المملكة المتحدة أن يوضح الصيغة التي يريد استخدامها كمقترح للتصويت.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبتم، سيدي الرئيس، مشاركة مقدم إحاطة في إطار المادة ٣٩. واعترض عدد منا. واعتقد أن الأمر يرجع إليكم، سيدي، إما أن تسحبوا اقتراحكم بدعوة مقدم الإحاطة هذا أو أن تطرحوا اقتراحكم بشأنه للتصويت. ولا أسمح لنفسني بأن أقول لكم ما هي الصيغة التي ينبغي أن تستخدمونها.

الرئيس (تكلم بالروسية): في هذه الحالة، أقترح طرح النص التالي للتصويت: "من الذي يعارض تقديم السيد خوسيه بستاني إحاطة في جلسة اليوم؟". هل أعضاء المجلس مستعدون للتصويت على هذه المسألة؟

طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة ليدي بيان آخر.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يبدو الأمر معقداً بلا داع. لماذا لا نستخدم ببساطة الصيغة التالية: "يود الاتحاد الروسي أن يقترح مقدم الإحاطة هذا. فمن يؤيد ذلك؟"

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل الصين الكلمة ليدي بيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني تأييداً تاماً اقتراح الرئاسة الروسية بشأن مقدم الإحاطة،

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا أفهم حقا سبب ممارسة هذه الألاعيب من قبل وفد خبير مثل الوفد الروسي. لقد كنتم هنا، كما كنا، طيلة ٧٥ عاما. وتعلمون أنه إذا اقترح مقدم إحاطة بموجب المادة ٣٩، فإنه يمكن للمجلس إما أن يقبل من دون أي تصويت على الإطلاق، كما يحدث في أغلبية الحالات، أو أن يثير أحد أعضاء المجلس اعتراضا، كما ذكرنا كريستوف، وكما فعل زميلكم غينادي في عام ٢٠١٨، عندما كنت حاضرا في قاعة مجلس الأمن (انظر S/PV.8209).

فأنتم تقترحون مقدم إحاطة. وقد قيل لكم أن المجلس لا يجمع على قبول مقدم الإحاطة ذاك. لذلك تحتاجون إلى الحصول على تسعة أصوات مؤيدة لمقدم الإحاطة. لا حوار ولا نقاش بشأن ذلك. تلك ببساطة طريقة عمل النظام الداخلي، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أولا، يجب أن أقول تسجيليا للموقف أنني لم أكن هنا طيلة ٧٥ عاما. ذلك أمر مبالغ فيه بعض الشيء.

ثانيا، من الصعب علي، وأنا أجلس هنا على الكرسي بصفتي رئيسا، أن أصدر أحكاما واضحة عن ممارس الألاعيب هنا. وأعتقد أنه ينبغي لي أن أرجئ ذلك لبياني بصفتي الوطنية.

ثالثا، أذكر أيضا الحالة المشار إليها في عام ٢٠١٨، التي تم التذرع باسم السفير كوزمين فيما يتعلق بها (انظر S/PV.8209). والفرق هو أنه لم تكن هناك مقترحات بديلة حينها. لقد كان هناك مقترح واحد. وذلك كل شيء. واليوم لدينا اثنان. فماذا نفعل في هذه الظروف؟ واضح أن هذه مسألة إجرائية يتعين علينا أن نقرها قبل التصويت.

طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): فيما يتعلق بالتوضيحات التي قدمها ممثل المملكة المتحدة وآخرون، لا بد

ذلك الوقت، أرادت الرئاسة الهولندية دعوة السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ذلك الوقت، لتقدم إحاطة إلى المجلس في اجتماع بشأن سورية (انظر S/PV.8209). وفي ذلك الوقت، كان مطلوبا من زملائنا الهولنديين أن يحصلوا على تسعة أصوات مؤيدة لذلك، ولم يحصل جدول الأعمال المؤقت على الأصوات التسعة المؤيدة. وتلك كانت حالة كان يمكن فيها بالتأكيد للمفوض السامي لحقوق الإنسان المعين في منصبه تقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في سورية وحالة حقوق الإنسان المتردية بما لها من عواقب على الحالة السياسية. وشكل عدم السماح بعقد تلك الإحاطة فضيحة. والآن نحاولون أن تفعلوا عكس ذلك. أعتقد أنه يتعين علينا أن نمضي قدما كما فعلنا في ٢٠١٨.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ألمانيا. غير أنني أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن لدي اقتراحين مطروحين أمامنا، وعلينا أن نقرر أي المقترحين سنصوت عليه. وقد أعرب ممثل الصين بوضوح عما يفضله فيما يتعلق بالصياغة التي ينبغي لنا أن نصوت عليها. ولذلك ينبغي لنا أن نفهم - وقبل أن نصوت على المضمون - ما الذي نصوت عليه. ولذلك، بادئ ذي بدء، ينبغي لنا أن نفهم ما إذا كنا سنصوت على الصيغة التي اقترحتها المملكة المتحدة - لأنها اقترحت أولا - والتي أيدتها أعضاء آخرون. ما الغرض من هذا التصويت؟ الغرض منه أن لدينا سؤالا. هل أعضاء المجلس مستعدون للتصويت على الصيغة التي اقترحتها ممثل المملكة المتحدة؟

وللتصويت على الصيغة التي اقترحتها المملكة المتحدة، يجب توفر تسعة أصوات مؤيدة لذلك المقترح. وإذا ما أقر ذلك، فإننا سنصوت على الصيغة التي اقترحتها المملكة المتحدة. وإن لم يتم إقراره، سنشرع بالطبع في الخيار الثاني. فلا أستطيع أن أستبعد الخيار الثاني.

طلب ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان إضافي.

ولكن في الوقت الراهن أعتقد أننا بحاجة إلى التركيز على ما هو مسألة بسيطة إلى حد ما - النظام الداخلي للمجلس. فالقاعدة ذات الصلة، فيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا اليوم، هي القاعدة ٣٩، ونصها واضح تماما. سأتلوها باللغة الإنكليزية لتجنب أي سوء فهم.

(تكلم بالإنكليزية)

”لمجلس الأمن أن يدعو أعضاء الأمانة العامة أو غيرهم من الأشخاص الذين يعتبرهم مؤهلين لذلك إلى تزويده بالمعلومات أو تقديم المساعدات الأخرى في دراسة المسائل الداخلة في اختصاصه.“

(تكلم بالفرنسية)

سيدي الرئيس، تودون أن تدعون مقدم إحاطة إضافي. تحتاجون إلى دعم المجلس للقيام بذلك. لذا فإنكم تحتاجون إلى تسعة أصوات. ولا أعتقد أن هناك أي سبب للمراوغة هنا. فالأمر واضح تماما. والادعاء بخلاف ذلك هو ما يمكن أن نسميه حجة خادعة أو، في الفلسفة، سفسطة.

فالمادة ٣٩ واضحة تماما. إذا كنتم ترغبون في دعوة مقدم إحاطة إضافي ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق، نصوت على اقتراحكم، ولكي يتم قبوله، تحتاجون إلى تسعة أصوات. إنه تصويت إجرائي. فالقاعدة ٣٩ بهذه البساطة، وأذكر أن جميع الأعضاء الدائمين كانوا متفقين بشأن هذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أصدر قرارا - الأمر الذي سنأتي إليه متأخرا قليلا، بعض الوقت - أود أن أقتبس من المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. فهي تنص على:

”لمجلس الأمن أن يدعو أعضاء الأمانة العامة أو غيرهم من الأشخاص الذين يعتبرهم مؤهلين لذلك إلى تزويده بالمعلومات أو تقديم المساعدات الأخرى في دراسة المسائل الداخلة في اختصاصه.“

لي من القول أنني ما زلت عاجزا عن الفهم. فكما قلنا من قبل، وفقا للمادة ٣٩، قدمنا دعوات لممثلين آخرين للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والخبراء لتقديم إحاطات لأعضاء مجلس الأمن لم تكن مهنتهم وتمثيلتهم تضاهي السيد بستاني على الإطلاق. ولكن لم تتم في تلك الحالات إثارة أي اعتراض، حتى يتسنى لعمل المجلس أن يمضي قدما.

ولا أفهم لماذا يجد ممثلو المملكة المتحدة والأعضاء الآخرون صعوبة كبيرة في قبول الدعوة الموجهة إلى السيد بستاني كمقدم إحاطة. أود أن أشير إلى أن هذا يكشف ببساطة عن ازدواجية في المعايير. لماذا يتعين أن يكون ممكنا دعوة بعض الناس لتقديم إحاطات ولكن لا يمكن دعوة السيد بستاني؟ فخبرته وتمثيلته لا جدال فيهما على الإطلاق.

وآمل أن يتمكن زميلنا ممثل المملكة المتحدة وغيره من الاستماع - فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس - إلى الآراء المختلفة وإبداء الرأي في المسائل قيد المناقشة. وما أعتقد أنه هو أنهم ببساطة لا يريدون الاستماع إلى الآراء المخالفة. يقولون إنهم موضوعيون ومنصفون، غير أن الأمر ببساطة ليس كذلك.

ولذلك، ما زلت أصر على أن نصوت أولا على التحدي الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة على رئاسة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): آمل أن تتمكن من الانتقال من المسائل الإجرائية إلى مناقشة موضوعية بشأن المسائل الكيميائية المعروضة علينا.

لقد أثار زميلنا الممثل الصيني للتو سؤالا حسن التوقيت يستحق المناقشة. لماذا ندعو هذا الشخص وذاك ولا ندعو غيره؟ ذلك سؤال جيد.

إن هذه القاعدة لا تذكر أي شيء فيما يتعلق بمن ندعو أو كيف، أو بشأن أي المسائل المعروضة علينا الآن ينبغي أن نبت فيها أولاً أو ثانياً.

ثانياً، أود أن أقول إنه نادراً جداً ما رأيت في تاريخ المجلس - إن كان ذلك عملياً - أن رفض مقدم إحاطة، ولا سيما من تقترحه الرئاسة. وإذا كان ممكناً حتى إيجاد سابقة من هذا القبيل، فإن هذه الحالات ستكون نادرة جداً وقليلة جداً. وقد كانت لدينا نحن أيضاً مسائل كثيرة مع مقدمي إحاطات معينين اقترحهم زملاؤنا عند ترؤسهم مجلس الأمن، ولكن، كما قد يكونوا لاحظوا، لم نجعلها عادة أن تثير تحدياً بشأن أي منهم، مهما كان رأينا في اختصاص مقدم الإحاطة هذا أو ذلك لمناسبة معينة.

إنني أتكلم بالإنكليزية الآن فقط لكي أفهم فهما واضحاً تماماً وألا يضيع قولي في الترجمة. ولن أغلق هذا النقاش الآن، على الرغم من أنني أملك السلطة - ولنكن صريحين - بصفتي رئيساً للمجلس أن أقرأ النظام الداخلي وأن أدير المداولات بالطريقة التي أرى أنها ضرورية. ومن حق الأعضاء أن يتحدوني بشأن ذلك. غير أنني لن أفعل ذلك؛ وسأتنازل لرغبات وفود بعينها. سأكون سعيداً برؤيتهم يصوتون على هذه المسألة. ولن أصر، ما لم تكن هناك وفود أخرى مصرة، على تحديد أي مقترح يطرح للتصويت أولاً.

سأطرح للتصويت مسألة ما إذا كان المجلس يوافق على دعوة السيد خوسي بستاني لتقديم إحاطة للمجلس اليوم. على الموافقين التصويت مؤيدين؛ وعلى المعارضين التصويت معارضين؛ ومن يرغبون في الامتناع عن التصويت يمكنهم ذلك. أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين

المعارضون:

إستونيا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فييت نام، النيجر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل القرار على ٣ أصوات مؤيدة مقابل ٦ أصوات معارضة، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت. ولم يتخذ القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

(تكلم بالروسية)

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/961، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

منذ آخر إحاطة قدمتها في ١٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/2020/902)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح اتصالاته المنتظمة مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. ولم يتلق مكتب شؤون نزع السلاح حتى الآن أي معلومات إضافية من البعثة الدائمة للجمهورية

وخلال عملية النشر في الجمهورية العربية السورية التي احتتمت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، واصل فريق تقييم الإعلانات معالجة المسائل العالقة المتصلة بالإعلان الأولي لسورية فضلا عن المعلومات التي قدمتها السلطة الوطنية السورية إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسيتم إطلاع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نتائج هذا النشر في الوقت المناسب.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تخطط لإجراء جولتين من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في عام ٢٠٢٠. غير أن إجراء عمليات التفتيش هذه سيخضع لتطور وباء كوفيد-١٩ وأثره على أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأفهم أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد ما يكفي من المعلومات أو التفسيرات الفنية التي ستمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من طي ملف هذه المسألة المتعلقة بالنتائج بشأن المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ التي تم العثور عليها في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة. وستواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العمل مع السلطات السورية، وستبلغ المجلس التنفيذي للمنظمة بأي تقدم في الوقت المناسب.

وألاحظ أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل تواصلها مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث.

العربية السورية بشأن المسائل المتعلقة بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لهذه الفترة.

وكما أبلغت المجلس سابقا، فإن وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا يزال يؤثر على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من ذلك، تواصل الأمانة الفنية تنفيذ أنشطتها الصادر بها تكليف فيما يتعلق بإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وتواصلها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد، بما في ذلك نشر جديد لفريق تقييم الإعلانات في دمشق، الذي اختتم للتو في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده لتوضيح جميع المسائل المتعلقة بشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية الموجه إلى المنظمة. وردا على الرسالة التي بعثها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، قدمت السلطة الوطنية السورية معلومات بشأن ثماني مسائل من بين المسائل الـ ٢٢ المعلقة، بما في ذلك تعديلات على إعلانها الأولي، وذلك من خلال رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢٠.

وقد أبلغت بأن فريق تقييم الإعلانات قام أثناء فترة نشره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بجمع عينات بهدف حل مسألة من المسائل المعلقة الـ ٢٢ المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. غير أن هناك تدهورا في العينات لوحظ في مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السلطة الوطنية السورية وقدم معلومات عن التدابير التي اتخذتها الأمانة الفنية للمنظمة لتوثيق الأختام التي تُوضع على العينات والحفاظ عليها. وعلاوة على ذلك، قام ممثل للجمهورية العربية السورية بزيارة مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث لاحظ سلامة الأختام وتلقى الوثائق ذات الصلة. وعقد اجتماع فني بعد ذلك مع خبراء من السلطة الوطنية السورية للاتفاق على الخطوات التالية.

الإجراء، سنسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية في إفلات من العقاب. ومن الضروري أن يبدي المجلس القيادة لكي يؤكد أنه لا يمكن السماح بالإفلات من العقاب على استخدام هذه الأسلحة. ومكتب شؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أردد نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإنهاء الأعمال العدائية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

سأتلو الآن بيانا بصفتي الوطنية، وبعفتي مشاركا في صياغة القرارات المتعلقة بالملف الكيميائي السوري. وسوف يستغرق هذا بعض الوقت.

وللأسف، فإن ما حدث اليوم دليل أكثر حزنا على جزع الوفود الغربية من الاستماع إلى الحقائق المزعجة. فهم يرغبون في تجاهل الحقائق الموضوعية التي قد تدمر صورة النظام السوري الشرير التي رسموها وعصمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بيد أن من الواضح للجميع بالفعل أن هذا الرأي بعيد كل البعد عن الحقيقة.

وأتساءل عما إذا كانت تلك الوفود تدرك مدى سوء هذا الأمر في نظر المجتمع الدولي. وما حدث اليوم خزي وعار. وسُجّل اليوم خزيهم في تاريخ مجلس الأمن، ولطخوا سمعة المجلس معهم. فلم يصوّت مجلس الأمن قط على حضور أو عدم وجود شخص يدعو إليه الرئيس. وأدرك السيد هيوستن بأننا عندما تكلمنا عن هذا الموضوع آخر مرة كنا قد تناولنا حصريا بندا من بنود جدول الأعمال. وأتحدى أيا من كان أن يجد سابقة تاريخية لما حدث اليوم. ونظرا إلى حجب بيان السيد بستاني، فسوف أتلو بيانه كجزء من بياني الوطني.

وقد أبلغتني للتو الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن بعثة تقصي الحقائق أصدرت في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ تقريرين عن تحقيقها بشأن حوادث منفصلة عن الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية السامة كسلاح في حلب في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وفي سراقب في ١ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

وكما أبلغت أعضاء المجلس سابقا، فإن عمليات النشر الإضافية لبعثة تقصي الحقائق ستخضع لتطور ولاء كوفيد-١٩ وأثره على أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يحتمل أنها استخدمت في الجمهورية العربية السورية، وسوف تصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد رداً من الجمهورية العربية السورية على الرسالة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى نائب وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠، والتي تبين التزامات الجمهورية العربية السورية بموجب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-94/DEC.2، وتؤكد استعداد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمساعدة الجمهورية العربية السورية في الوفاء بتلك الالتزامات في غضون فترة الـ ٩٠ يوما المطلوبة. وسيقدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا إلى المجلس التنفيذي وجميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في غضون ١٠٠ يوم من صدور ذلك القرار بشأن ما إذا كانت الجمهورية العربية السورية قد أنجزت جميع التدابير الواردة في القرار المذكور أعلاه.

كما قلت مرارا أمام المجلس، فإن هناك حاجة ملحة إلى تحديد هوية جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في انتهاك للقانون الدولي، فضلا عن مساءلتهم. وبدون اتخاذ هذا

(تكلم بالإنكليزية)

الكيميائية. لقد كانت ولاية عملت من أجلها أنا وعدد لا يحصى من الموظفين السابقين بلا كلل. وواجهنا في السنوات المبكرة لإنشاء المنظمة عددا من التحديات بيد أننا تغلبنا عليها لنعطي المنظمة السمعة التي تستحقها بجدارة من حيث الفعالية والكفاءة، فضلا عن الاستقلالية والنزاهة ورفض تسييسها. وكان قرار منظمة العمل الدولية بشأن إقالاتي إعادة تأكيد رسمي وعلني لأهمية تلك المبادئ. ”ومؤخرا، لا شك أن التحقيقات التي أجرتها المنظمة في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية قد سببت تحديات أكبر للمنظمة. ومثل هذه الحالات بالذات وضعنا إجراءات تشغيلية وأساليب تحليلية وبرامج تدريبية مكثفة وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكنا نأمل ألا تكون الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية احتمالا يتطلب استعداداتنا تلك. وللأسف، كان ذلك مطلوبيا. واليوم، أصبحت الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية حقيقة محزنة.

”وعليه، تثار الآن أسئلة جدية حول ما إذا كان استقلال بعض أعمال المنظمة ونزاهتها ومهنتها تتعرض للخطر الشديد، ربما تحت ضغط بعض الدول الأعضاء. ومما يثير القلق بشكل خاص الظروف المحيطة بالتحقيق الذي تجريه المنظمة في الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما بسوريا في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتنشأ هذه الشواغل من داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بل من العلماء والمهندسين الذين شاركوا في التحقيق بشأن دوما.

”ودعيت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ من قبل مؤسسة الشجاعة - وهي منظمة دولية تدعم أولئك الذين يخاطرون بحياتهم أو حريتهم لتقديم مساهمات كبيرة في السجل التاريخي - للمشاركة في حلقة نقاش إلى جانب عدد من الشخصيات الدولية البارزة من مجالات

”اسمي خوسيه بستاني. وأتشرف بالدعوة لتقديم بيان في هذه الجلسة لمجلس الأمن لمناقشة الملف الكيميائي السوري ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بصفتي أول مدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو منصب شغلته من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢، فإن لديّ بطبيعة الحال اهتماما كبيرا بتطور المنظمة ومصيرها. وكنت مهتماً بشكل خاص بالتطورات الأخيرة المتعلقة بعمل المنظمة في سوريا.

”وبالنسبة لمن لا علم لهم بالأمر، فقد أقلت من مناصبي بعد حملة نظمها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢، بزعم محاولتها دعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي من المفارقات. وفي وقت لاحق، حكمت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بأن إقالاتي لم تكن قانونية. لكن وعلى الرغم من تلك التجربة القاسية، ما زلت مهتما بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي منظمة خاصة وذات ولاية مهمة.

”وكنت قد قبلت بتولي منصب المدير العام تحديدا لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تكن تمييزية. وشعرت بفخر كبير باستقلال وحياد ومهنية مفتشيها وموظفيها على نطاق أوسع في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم يكن يُنظر لأي من الدول على أنها فوق بقية الدول الأخرى. وكانت النزاهة هي السمة المميزة لعمل المنظمة وتُعامل على أساسها جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن حجمها أو قوتها السياسية أو نفوذها الاقتصادي.

”وعلى الرغم من أنني لم أعد على رأس العمل في ذلك الوقت، فقد شعرت بفرح عظيم لمنح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٣ لجهودها المكثفة الرامية إلى القضاء على الأسلحة

”وكان من بين الموقعين على تلك العريضة شخصيات بارزة مثل نعوم تشومسكي، الأستاذ الفخري بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ومارسيلو فيرادا دي نولي، رئيس منظمة الأطباء السويديين لحقوق الإنسان، وكولين رولي، المبلغ عن المخالفات وشخصية العام لمجلة تايم في ٢٠٠٢ وهانز كريستوف فون سبونيك، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة سابقا، والمخرج السينمائي أوليفر ستون، على سبيل المثال لا الحصر.

”وبعد مرور عام تقريبا لم تستجب المنظمة بعد لهذا الطلب، ولا للجدل المتزايد حول تحقيق دوما. وعوضا عن ذلك اختبأت وراء جدار من الصمت والتعتيم لا يمكن اختراقه، مما حال دون إجراء أي حوار مجدٍ في ذلك الأمر. وفي المرة الوحيدة التي تناولت فيها شواغل المفتشين علنا، كان ذلك مجرد اتهامهم بانتهاك السرية. وبطبيعة الحال، يتحمل المفتشون بل جميع موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المسؤولية عن احترام قواعد السرية. بيد أنه تقع على عاتق المنظمة المسؤولية الرئيسية عن ضمان تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة الثامنة.

”يجب أن يتسم عمل المنظمة بالشفافية، إذ أنه بدون الشفافية لن تكون هناك ثقة، والثقة هي التي تربط منظمة حظر الأسلحة الكيميائية معا. وإذا لم تكن لدى الدول الأعضاء ثقة في نزاهة وموضوعية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن فعاليتها كهيئة عالمية لمراقبة الأسلحة الكيميائية ستأثر بشدة.

”لا تستبعد الشفافية والسرية أحدهما الآخر، ولكن لا يمكن التدرع بالسرية كستار للتغطية على السلوك غير القانوني. ويتعين على المنظمة أن تستعيد ثقة الناس التي كانت تتمتع بها ذات يوم، والتي لا ينكر أحد أنها

القانون الدولي ونزع السلاح والعمليات العسكرية والطب والاستخبارات. واجتمع الفريق للاستماع إلى شواغل أحد مسؤولي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إزاء سير تحقيق المنظمة في حادثة دوما. وقدم الخبير أدلة مقنعة وموثقة على سلوك مشكوك فيه للغاية وربما ينطوي على احتيال في عملية التحقيق. وفي بيان عام مشترك، ”أجمع الفريق على الإعراب عن انزعاجه للممارسات غير المقبولة في سياق التحقيق في الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما“.

”كما دعا الفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية:

إلى السماح لجميع المفتشين الذين شاركوا في تحقيق دوما بالتقدم والإبلاغ عن ملاحظاتهم المختلفة في محفل مناسب للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفاء لروح الاتفاقية.

”وشعرْتُ شخصيا بالانزعاج من الشهادات والأدلة التي قُدمت إلى الفريق لدرجة أنني اضطررت إلى الإدلاء ببيان علني. وقلت في ذلك الوقت:

”لقد توقعْتُ دائما أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نموذجاً حقيقياً للتعددية. ويحدوني الأمل في أن تساعد الشواغل التي أعرب عنها الفريق علنا في بيانه المشترك في حفز عملية يمكن من خلالها إحياء المنظمة لتصبح ذات الهيئة المستقلة وغير التمييزية التي كانت في الأصل.

”وازدادت الدعوة إلى زيادة الشفافية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عندما أُرسلت رسالة مفتوحة لتأييد إعلان مؤسسة الشجاعة إلى الممثلين الدائمين لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تطلب فيها دعمهم في اتخاذ إجراءات في مؤتمر الدول الأطراف المقبل بهدف استعادة نزاهة المنظمة واستعادة ثقة الجمهور فيها.

ممارسات التحقق بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونشرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذاتها خلال فترة عملي كمدير عام.

”بغض النظر عما إذا كان هناك أساس للمخاوف التي أثّرت بشأن سلوك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحقيق دوما أم لا، فإن الاستماع إلى ما يريد مفتشوكم قوله سيكون خطوة أولى هامة في إصلاح سمعة المنظمة التي تضررت. ولا يدعي المفتشون المخالفون في الرأي أنهم على حق، ولكنهم يريدون أن يُمنحوا جلسة استماع عادلة.

”وكمدير عام لمدير عام آخر، أطلب منكم أن تمنحهم هذه الفرصة. وإذا كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واثقة من متانة عملها العلمي في دوما وفي نزاهة التحقيق، فليس لديها ما تخشاه من الاستماع إلى مفتشيها. ولكن إذا كانت مزاعم إخفاء الأدلة، والاستخدام الانتقائي للبيانات، واستبعاد محققين رئيسيين، من بين ادعاءات أخرى، لها أساس من الصحة، فمن الضروري بقدر أكبر أن تعالج المسألة بشكل علني وعاجل.

”لقد حققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل إنجازات عظيمة. وإن كانت قد أخطأت، فأمامها رغم ذلك فرصة لإصلاح نفسها والنماء لتحقيق إنجازات أعظم. إن العالم بحاجة إلى هيئة مراقبة ذات مصداقية للأسلحة الكيميائية. كان لدينا واحدة، وأنا واثق، السيد آرياس، أنك سوف تعمل على أن يكون لدينا واحدة مرة أخرى.“

(تكلم بالروسية)

وإذ أنتقل إلى مسائل أخرى، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على تقديمها للتقرير الشهري الرابع والثمانين للمدير

تتضاءل الآن، ولهذا السبب نحن هنا اليوم. وسيكون من غير الملائم أن أقدم لكم النصح، أو حتى أن أقترح، كيف ينبغي أن تستعيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ثقة الناس.

”ومع ذلك، أود، كشخص مر بفترات مواتية وأخرى مضطربة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أن أوجه مناشدة شخصية لكم، السيد فرناندو أرياس، بصفتكم المدير العام للمنظمة: المفتشون من بين أئمن أصول المنظمة. وفيما يتعلق بالعلماء والمهندسين، فإن معارفهم وإسهاماتهم المتخصصة ضرورية لاتخاذ القرارات السليمة. والأهم من ذلك أن وجهات نظرهم لا تشوهها السياسة أو المصالح الوطنية. إنهم يعتمدون على العلم وحده.

”لدى المفتشين في تحقيق دوما طلب بسيط: أن تتاح لهم الفرصة للاجتماع معكم للإعراب عن مخاوفهم لكم شخصياً، بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة على حد سواء. هذا بالتأكيد هو الحد الأدنى الذي يمكن أن يتوقعوه - وهم يعرضون أنفسهم بذلك لخطر كبير. وقد تجرأوا على الجهر برفضهم لسلوك غير قانوني محتمل في المنظمة، ولا شك في أنه من صالح منظمتمكم والعالم أن تستمعوا إليهم.

”وقد برهنت الاتفاقية ذاتها على بصيرة ثاقبة في السماح للمفتشين بتقديم ملاحظات مختلفة، حتى أثناء التحقيقات في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية، عملاً بالفقرة ٦٢ من الجزء الثاني من مرفق التحقق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا الحق ”عنصر أساسي يدعم استقلالية عمليات التفتيش وموضوعيتها“. وتأتي هذه الصيغة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية: في تعليق، حرره والتر كروتزش، ورالف تراب وآخرون، بشأن

المشاركين ونشر المواد. ولذلك، نشجع جميع المشاركين في المناقشة على أن يرسلوا إلينا نصوص بياناتهم بحلول نهاية اليوم في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وبفضل مقدمي الإحاطات في الاجتماع بصيغة آريا في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أجرينا حوارا مفتوحا على أساس الوقائع والأدلة الحقيقية، وليس مجرد شعارات. وللأسف، لم يكن جميع أعضاء مجلس الأمن مستعدين لذلك. وبعضهم، لأنه لم يجد فيما يبدو أي حجج مضادة، حاول ببساطة قمع خيراتنا، واتهموهم بالتحيز أو بعدم الاختصاص. غير أنه لم يكن لديهم أي أساس للقيام بذلك. فقد كان كل خبير من الخبراء الذين دعوناهم جاهزا للدفاع عن مواقفه، ومناقشة الحقائق وتفسيره لتلك الحقائق، ولكن زملائنا الغربيين لم يكونوا مستعدين حتى لذلك. لم تكن حججهم جديدة وعادوا مرة أخرى إلى استخدام العبارات المريية من قبيل "من المرجح جدا"، "الجميع يعرف أن هذا هو الحال" أو "لا يوجد تفسير عقلائي آخر"، وهلم جرا.

لقد انتهى الوقت الذي كان بوسعنا فيه إجراء هذه المناقشة التقنية للتقرير الأخير للمدير العام عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). واليوم، هناك قدر كبير من الأسئلة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأدلة على المؤامرات والتحليل في تقاريرها. إنهم يتجاهلون احتجاجنا على تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية حول خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧، على الرغم من وجود أدلة كثيرة على أنه حادث جرى الترتيب له.

كما أننا لا نزال ننتظر من الأمانة الفنية أن تقدم توضيحات بشأن التلاعب المتعلق بتقرير بعثة تقصي الحقائق حول الأحداث التي وقعت في دوما في أبريل ٢٠١٨، فضلا عن إجابة من المدير العام حول كيفية تخطيطه لمكافحة الانتهاكات التي ظهرت إلى العيان. هناك أدلة أيضا من إيان هندرسون، الذي كان شاهد عيان، أن ما نتحدث عنه كان تزويرا صريحا.

العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2020/961، المرفق) عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وآمل أن تتفهم وكالة الأمين العام ما يحدث نتيجة لممارسة وفود غربية لإرادتها بشأن هذا الموضوع، ومن هناك أفلتت الأمور فيما يتعلق بالقرارات المعادية لسورية التي اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه.

وقد عقدنا بالفعل جلستين في مجلس الأمن لإظهار ما وراء هذه النهج وإعطاء صورة موضوعية لما يحدث مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللأسف، فإن المنظمة أصبحت أداة لتحقيق المصالح الأنانية لبعض البلدان. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك للمسألة السورية داخل الأمم المتحدة.

وينبغي ألا تنغمس الأمم المتحدة في الظلم والعدوان. ونطلب ألا تتصرف بشكل أعمى أو تلقائي، ونود أن نسترجع انتباه الأمين العام إلى هذه النقطة. وما هو على المحك هو سلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام نفسه.

واليوم، بمبادرة من الاتحاد الروسي، يعقد المجلس جلسته المفتوحة الثانية بشأن الملف الكيميائي السوري. وهدفنا كرئيس للمجلس هو إجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع المعقد جدا والمسيب للغاية، والخروج به من حالة الجمود التي يعاني منها منذ فترة. إننا ندعو إلى إجراء حوار مفتوح وصادق إلى أقصى حد يسمح لنا بصياغة صورة موضوعية لما يحدث في هذا السياق.

وقبل هذه الجلسة، عقدنا في ٢٨ أيلول/سبتمبر اجتماعاً بصيغة آريا مع أعضاء مجلس الأمن بشأن الملف الكيميائي السوري شارك فيه الخبراء المستقلون الموثوقون إيان هندرسون، وثيودور بوستول، وآرون ماتي. وكما اتضح، فقد أثار ذلك الاجتماع اهتماما كبيرا من جانب الذين يتابعون الموضوع. ومنذ ذلك الحين، لم نبرح نلقى رسائل إيجابية وشكرا على الإحاطات المثيرة للاهتمام، التي حصل منها من استمع إليها على معلومات جديدة كثيرة. ونحن نخطط لإصدار بيانات

وفي سراقب، إدلب في آب/أغسطس ٢٠١٦، والتي لم تعدها الأمانة الفنية إلا بعد مناشداتنا العديدة على مدى أكثر من عام التي أصررنا فيها على تقديمها، فقد انمالت علينا نحن والسلطات السورية طلبات للحصول على معلومات جديدة. وكان يبدو دائماً أن هناك شيئاً ناقصاً، مسألة ما لا يمكن التغلب عليها بالنسبة للأمانة الفنية، وعينات فقدت، وما إلى ذلك. في مرحلة ما، سئمتنا من محاولة إثبات أننا قد سلمنا كل المواد. لماذا كان التحقيق في هذه الحوادث بالغ الصعوبة ولماذا أخذ وقتاً طويلاً؟ ألم يكن ذلك بسبب مزاعم بأن المعارضة، وليس الجيش السوري، هي التي تستخدم الأسلحة الكيميائية؟ وفي ظل هذه الخلفية، فإن النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق ليست كاشفاً. ولم تتمكن البعثة بطبيعة الحال من أن تقرر حقيقة أن جماعات المعارضة قد استخدمت أسلحة كيميائية. وكان بوسع الأمانة الفنية أن تدخر جهود التظاهر بأن تحقيقاً يجري. وكان بوسعها، بدلا من ذلك، أن تعلن ما تم التوصل إليه على الفور، وأن تقر في هذا الصدد بأنها لن تنظر حتى في أن المعارضة السورية يمكن أن تكون مسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويستند أحدث تقرير للمدير العام إلى تلك الممارسات. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن ينظر الأعضاء في الفقرات التي تتناول المسائل المتعلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي. وكما علمنا من المفتش السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد هندرسون أثناء اجتماع عقد عن طريق الفيديو بصيغة آريا، فإن توجيهات الأمانة الفنية تعطي تعليمات لفريق تقييم الإعلان بأن يبقى هذه المسائل مفتوحة. وبهذا النهج، ومهما كان التقرير الذي يقدمه السوريون، فإن ذلك الجزء من الملف لن يغلق. وأود أيضاً أن أذكر بأن العديد من الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، وفقاً لنفس الخبر، قد واجهت في المرحلة الأولى من الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مشاكل مماثلة عند تقديم إعلاناتها، ولكن هذه المشاكل، في حالاتها، فُسرّت على

واستعيب عن التقرير الأولي، الذي قال إن الحادث لا علاقة له باستخدام الأسلحة الكيميائية، بتقرير يجعل الغرب أكثر ارتياحاً، وتعرض واضعو النسخة الموضوعية الأولى للاضطهاد من قبل قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وهناك أمثلة جديدة تبرز للعيان كل شهر تقريباً. ومنذ الربيع، كان علينا مناقشة تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية عن الحوادث التي وقعت في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧. وهذا تقرير متحيز سياسياً، وغير موثوق به وغير مقنع من الناحية الفنية. وقد نُشرت الانتقادات والحجج المفصلة التي سبق أن أعرينا عنها بشأن هذا التقرير في وثيقة رسمية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه (S/2020/565، المرفق). ومع ذلك، فإن ما يعرضه هذا التقرير من حيث تحليل الوضع العسكري في اللطامنة وحماة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧ يبين أنه افتراضاً لم تكن هناك حاجة إلى استخدام أي أسلحة كيميائية من قبل قوات الحكومة السورية. وخلال تلك الفترة، نجح الجيش السوري في دخول محافظة حماة وأعاد ما يصل إلى ٧٠ في المائة من الأراضي إلى سيطرته. ولم يكن هناك ما يدعو الحكومة السورية إلى استخدام الأسلحة الكيميائية وجلب الهجوم عليها.

ومع ذلك، كان هذا التقرير المريب أساس القرار الاتهامي الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي حصل في دورته لشهر تموز/يوليه على عدد مستحيل من الأصوات. إن الشروط التي كانت مطلوبة من الجمهورية العربية السورية لم يكن ممكناً ببساطة الوفاء بها. كان من شأن ذلك أن يعني الإعلان عن وجود أسلحة كيميائية ومرافق مرتبطة بها، بينما أنه لا وجود لها ببساطة، لأن جميع الأسلحة قد أزيلت بالفعل ودمرت، ولم يتمكن أي تفتيش منذ عام ٢٠١٣ من إثبات عكس ذلك.

وفيما يتعلق بأحدث تقارير بعثة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي وقعت في حلب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

”لقد حققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل إنجازات عظيمة. وإذا كانت لها زلّة، فلا يزال لديها الفرصة لإصلاح نفسها“.

ونحن، شأننا شأن جميع الأعضاء المسؤولين في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نريدها أن تستعيد سمعتها الحسنة حتى تتمكن من مواصلة الوفاء بولايتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

نحن نعرف جيداً ما سيقوله زملاؤنا. فقد استمعنا إلى كل ذلك في مناسبات عديدة. وسأتكلم بصراحة: كل هذا يبدو قائماً وغير مقنع. فلا تزال روسيا مهمتمة بإجراء تحقيقات زهية، ولكننا سنعارض التضليل والأكاذيب الصارخة.

وفي الختام، أود أن أوضح نقطة أخرى. عندما اعترض الممثلون الغربيون اليوم، وقبل ذلك، على مدى ملاءمة مشاركة السيد بستاني في هذه الجلسة، ذكروا أنه كان من المنطقي أكثر دعوة المدير العام الحالي، السيد آرياس. ولم نعترض قط على هذا السيناريو. وما أصررنا إلا على الشكل المفتوح لجلسة الإحاطة. والآن، من الواضح أن الوقت قد حان للتحدث بصراحة. يجب ألا يكون هناك مزيد من التأخير. ونقترح أن نتفق اليوم على دعوة السيد آرياس إلى الجلسة المقبلة بشأن الملف الكيميائي السوري. ونتطلع إلى الاستماع إلى إجاباته الشاملة على جميع المسائل التي أثارها في وقت سابق السيد هندرسون والسيد ماتى والسيد بوستول وأثارها اليوم السيد بستاني والدول الأعضاء.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأود أن أبدأ بالقول إن الولايات المتحدة ملتزمة بإجراء مناقشات صريحة وشفافة في مجلس الأمن. وليست لنا مصلحة في السماح باستخدام المجلس للدعاية. وبغض النظر عما قاله

أحدها عوائق طفيفة لا تقوض سلامة الإعلان. كل ذلك يشير إلى موقف الأمانة الفنية المنحاز ضد دمشق.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الأمين العام استخدم، في رسالته التي يحيل بها التقرير، لغة القرار المتحيز وغير الواقعي المذكور أعلاه الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأنه ”لا بد من تحديد هوية جميع من استخدموا الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم“ وأن وحدة الصف في مجلس الأمن كما يزعم شرط لازم للوفاء بهذا ”الالتزام العاجل“ (S/2020/961).

لم يعد من السهل مفاجأتنا بعد الآن. وللأسف، فإن كل ما يحمل علامة ”قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية“ يرتبط على الفور بنوع من التزييف والتلاعب. ولكن صريحين: إن الأمانة الفنية تتحول بشكل متزايد إلى أداة يستخدمها الغرب لنشر المعلومات وممارسة الضغط السياسي على البلدان غير المرغوب فيها. كما أن مشاركة الأمانة الفنية في الحملات المناهضة لروسيا تؤيد هذا الاستنتاج. وقد رأينا ذلك من قبل في حالة حادثة سكريبال، حيث لا تزال الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها ماثلة أمامنا. ونرى أن ذلك يحدث مرة أخرى اليوم فيما يتعلق بالتسميم المفترض للسيد نافالني، الذي يُزعم أنه حدث في روسيا. لسبب ما، تهرع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمجرد أن تطلب البلدان الغربية المساعدة الفنية، ”للتحقيق“ بما يتماشى مع استنتاجات سياسية استخلصت بالفعل حول وجود بعض ”الأدلة الدامغة“.

ومع ذلك، دعونا مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى روسيا لتحديد تفاصيل ما حدث، حيث أنه ليس لدينا في الواقع ما نخفيه. والادعاءات بأن روسيا تحاول تقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا أساس لها على الإطلاق. وكما أشار السيد بستاني في بيانه:

إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية موثق توثيقاً جيداً ومؤكّد من قبل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ومؤخراً من جانب فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتفيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها بأن النظام قد رفض التعاون، ورفض معالجة العديد من أوجه التباين، ولم يكشف عن برنامجه للأسلحة الكيميائية بالكامل وبلغه. وهذه التقارير مجتمعة تشكل دليلاً آخر على عدم امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وهي توضح بصورة جليّة تجاهل النظام المطلق للحياة البشرية والتزامات سورية الدولية.

وفي ٩ تموز/يوليه، قرر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن نظام الأسد يجب أن يعلن، في غضون ٩٠ يوماً، عن المرافق التي تم فيها تطوير وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية المستخدمة في هجمات اللطامنة وتخزينها من أجل إبصاها، فضلاً عن الإعلان عن ما تبقى من مخزون الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج. وستنتهي المهلة الزمنية التي حددها المجلس التنفيذي بـ ٩٠ يوماً في غضون يومين. وتتوقع أن يلتزم نظام الأسد بالجدول الزمني، وتطلع إلى تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن رد النظام. وتطلع أيضاً إلى نتائج اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر واجتماع مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية، الذي تسبب في معاناة هائلة للشعب السوري. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية تهديداً أمنياً غير مقبول لجميع الدول، ويجب على أعضاء المجلس ألا يلتزموا الصمت. ونكرر تأكيد التزامنا بضمان أن يواجه المسؤولون عواقب وخيمة. وندعو نظام الأسد إلى الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية دون تأخير.

مثل روسيا، فإن مقدم الإحاطة الإضافي الذي اقترح أن يُدعى، في اللحظة الأخيرة، للمناقشة المعقودة بعد ظهر اليوم قد ترك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٢، أي قبل أكثر من عقد من عرض مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية على المجلس. ويسعدنا أن نعمل مع زملائنا على أساس صادق ومتأن لإيجاد من يقدم إحاطات مناسبة لإطلاع مجلس الأمن على نحو فعال في المناقشات المقبلة بشأن هذه المسألة.

جرت مشاورات مجلس الأمن الشهرية قبل عدة أسابيع، وبناء على طلب روسيا، بشأن الأسلحة الكيميائية السورية في شكل مفتوح. ثم شاركت روسيا في رعاية اجتماع بصيغة آريا في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وهو اجتماع يتعلق ظاهرياً بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وصون سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما قلت في ذلك الوقت، لم يكن ذلك الاجتماع أكثر من حيلة - محاولة يائسة ولكنها فاشلة من جانب روسيا لزيادة نشر المعلومات المضللة، ومهاجمة العمل المهني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وصرف الانتباه عن الجهود المستمرة التي تبذلها الدول المسؤولة لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية.

وسنرحب دائماً بفرصة مناقشة هذه المسألة علناً وفضح محاولات روسيا السفارة أمام العالم لحماية نظام الأسد من المساءلة عن هجماته بالأسلحة الكيميائية. والحقيقة المحزنة هي أن النظام واصل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، على الرغم من الإدانة الدولية، ورفض التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكان اجتماع صيغة آريا الذي رعته روسيا في الأسبوع الماضي مروّعاً بشكل خاص. فقد كان هدف روسيا بسيطاً: زرع البلبلة وصرف الانتباه عن الحقيقة. بيد أن روسيا فشلت في محاولتها المخادعة في الحط من مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي منظمة تحظى باحترام كبير ولديها تاريخ طويل من الحياد والشفافية والمهنية.

ثانياً، يجب أن يستمر التعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحسن نية لحل جميع المسائل العالقة المتعلقة بإعلان سورية الأولي لضمان إحراز تقدم في عمل فريق تقييم الإعلانات. وفي هذا الصدد أيضاً، يجب التغلب على الشكوك والخلافات. ويجب أن تحظى جميع حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بنفس الاهتمام وأن تُعالج بنفس الاجتهاد من أجل التوصل إلى نتيجة نهائية وتحديد المسؤولية.

ثالثاً وأخيراً، يجب عدم إغفال الادعاءات بأن الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية تمتلك مواد كيميائية وتهدد باستخدامها في هجمات مملوكة بالأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي نداءه إلى الأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن توليا أكبر قدر من الاهتمام لهذه الادعاءات التي إذا تبين أنها تستند إلى أسس جيدة، فإنها ستكون بالغة الخطورة، ليس للمنطقة وحدها، بل بالنسبة للعالم بأسره، حيث يمكن نقل تلك الأسلحة إلى جهات أخرى من غير الدول أو إلى جماعات إرهابية أخرى تعمل في مناطق أخرى.

ويرى وفد بلدي أن احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، سواء فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية أو السياسية أو الأسلحة الكيميائية، يظل أمراً أساسياً في سياق السعي إلى إيجاد حل دائم للأزمة في ذلك البلد.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

اسمحوا لي أن أقول، سيدي الرئيس، إنني أعتقد أنكم أظهرتم اليوم ازدياداً لأعضاء مجلس الأمن. لقد طرحتم، سيدي الرئيس، مسألة مشاركة مقدم إحاطة للتصويت. وحصلتم على صوتين مؤيدين إلى جانب صوتكم. ولم يؤيد أعضاء المجلس مقدم الإحاطة الذي اقترحتموه، ولكنكم اخترتم تجاهل قرار المجلس. وأذكر أنه عندما طلبت روسيا عقد جلسة بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.8529)، والتي أصرت روسيا على أنها يجب أن

السيد أباري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الدورية.

منذ عام ٢٠١٣، واصلت الأمم المتحدة بذل جهود كبيرة لتحديد المسؤولية عن العديد من حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ومن المؤسف أن نلاحظ أن تلك الجهود لم تنجح، على نحو مقبول لدى الجميع، في تحديد المسؤولية عن الفظائع المرتكبة. ومن المؤسف أيضاً أن نلاحظ عدم وجود توافق في الآراء بشأن كيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بكيفية استخدام هذه الأسلحة أو من الذي استخدمها. وهذا يعوق مسالة المدنيين حقاً ولا يترك للضحايا أي سبيل للانتصاف.

وكان إجراء تصويت إجرائي بعد ظهر اليوم مثلاً بائساً على هذه الخلافات. إن استخدام الأسلحة الكيميائية، مثل جميع الأسلحة الأخرى غير التقليدية، أمر غير مقبول، ووفد بلدي يدين بشدة هذه الأعمال. ولذلك، أود أن أدلى بعدة ملاحظات على النحو التالي:

أولاً، فيما يتعلق بالتسييس المستمر للنزاع، أود أن أؤكد مجدداً أنه يجب تجنب أي استخدام لتقرير الخبراء واستنتاجاته لأغراض أخرى غير مساعدة مجلس الأمن في التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وينبغي أن تكون هذه الوثيقة أساساً لإسناد المسؤوليات، مما يرسى الأساس لمحاكمة المسؤولين في نهاية المطاف أمام الولاية القضائية المناسبة. ويجب تنحية الخلافات في الرأي بين أعضاء المجلس جانبا لإفساح المجال لإجراء تحليل هادئ وتقني لنتائج التحقيقات، بغية ضمان سلامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون تشكيل جميع الأفرقة التي تحقق في أي من الحوادث المبلغ عنها شاملاً للجميع وقائماً على المشاركة لضمان عدم الطعن في استنتاجاتها.

يلقي بظلال كثيفة عليه وعلى آرائه. فقد حدث ذلك قبل وقت طويل من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقبل وقت طويل من انضمام سورية حتى إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقبل وقت طويل من إجراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأي تحقيقات في سورية. وفيما يتعلق به، أخشى من أنه أصبح غير ذي صلة بمناقشتنا حول تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ولذلك، أدعو جميع الذين يسعون باستمرار إلى تفويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حماية النظام السوري - وربما حماية أنفسهم - من المساءلة إلى التوقف عن القيام بذلك.

وأود أن أعرب عن اتفاقي الكامل مع ما قالته زميلتي، ممثلة الولايات المتحدة، بشأن الاجتماع المعقود بصيغة آريا في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأود أن أقول إنه، إذا كان لدى الاتحاد الروسي أي اهتمام بإجراء مناقشة حقيقية بشأن الأدلة، لكان قد حضر ذلك الاجتماع المعقود أثناء الرئاسة الإستونية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ورئيس فريق التحقيق وتحديد الهوية، السيد سانتياغو أوناتي لابوردي. ولكن الوفد الروسي رفض السماح لرئيس الفريق بتقديم إحاطة خلال جلسة رسمية للمجلس. وترك آنذاك مقاعد شاغرة وتغيب عن اجتماع غير رسمي حضره جميع أعضاء المجلس الآخرين.

ولذلك، نظرا لأن الوفد الروسي قد تكلم بحماس اليوم مؤيدا للشفافية، ونظرا لاستعداده اقتراح مقدم إحاطة ترجع آخر صلة له بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى ١٨ عاما، فإنني لا أشك في أن الوفد الروسي سيؤيد دعوة السيد أوناتي لابوردي إلى تقديم إحاطة للمجلس حتى تتمكن من مناقشة الأدلة.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الغرض الحقيقي من هذه الجلسة. إنني أود أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الشهري الرابع والثمانين (S/2020/961، المرفق). وفيما يتعلق بعمل فريق تقييم الإعلانات، نلاحظ أن

تتزامن مع تنصيب رئيس أوكرانيا. وعندما فشلتم في الحصول على الأصوات المؤيدة لعقد تلك الجلسة، قرأتم أيضا مداخلتكم كما لو كانت الجلسة منعقدة. ومرة أخرى، أظهرتم ازدراء لقرار أعضاء المجلس. ولكن ربما ليس من المستغرب أن تختار روسيا تجاهل القواعد التي تريد من الآخرين الالتزام بها.

إن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واضح بشأن الغرض من جلساتنا الشهرية. ويتعين على مجلس الأمن استعراض تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرار الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن تركز مناقشتنا على هذه المسائل. وينبغي أن يكون أي من يقدم إحاطة ذا صلة بهذه المسائل وأن يكون قادرا على إطلاعنا عليها. وأود أن أقول لكم، سيدي الرئيس، إنكم عندما اقترحتم مشاركة مقدمي إحاطات لم نكن متحمسين لهم بشكل خاص أثناء رئاستكم في العام الماضي، قبلناهم. وكان ذلك في مناسبة سرية تتعلق بمكافحة الإرهاب، بشأن مسألة لا تُناقش عادة في المجلس. ولكن هذه الجلسة هي جلسة شهرية تتعلق بمسألة شديدة الحساسية، تقوم روسيا بدور مباشر فيها على أرض الواقع. ولذا، من فضلكم، لا تتظاهروا بأن من حق الرئاسة اقتراح مقدمي الإحاطات.

إن روسيا طرف في مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، كما نعلم جميعا. وينبغي أن نتوخى الحذر بشكل خاص إزاء الموافقة على مشاركة مقدمي إحاطات قد يكون هدفهم الوحيد تفويض نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتشكيك فيها. ولن يؤدي مقدمو الإحاطات هؤلاء إلا إلى تسييس مناقشتنا وصرف انتباهنا عن القضايا الحقيقية.

وفيما يتعلق بالسيد بستاني، وكما قلت من قبل، فإنه صاحب مسيرة متميزة في السلك الدبلوماسي، ونحن نكن له كل الاحترام. ولكنه ترك دوره في منصب مدير عام المنظمة في عام ٢٠٠٢، واتضح من كلماتكم اليوم، سيدي الرئيس، أن هذا

وإذا وجد المدير العام أن سورية لم تستكمل التدابير المنصوص عليها بالكامل، فإن على مؤتمر الدول الأطراف أن يقرر الإجراء المناسب الذي يتعين اتخاذه. ويمثل تأكيد النظام السوري استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكذلك استمراره في عدم الامتثال للاتفاقية والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي للمجلس أن يتصدى لحالات عدم الامتثال لقراراته والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وأخيرا، نلاحظ أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نشرت يوم الجمعة الماضي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر، تقاريرها عن الهجومين المزعومين بالأسلحة الكيميائية في سراقب في عام ٢٠١٦ وفي حلب في عام ٢٠١٨. ولا نزال ننظر في تفاصيل التقرير. وفي حالة هجوم حلب المزعوم، في عام ٢٠١٨، تبدو النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق متسقة مع تقييمنا في ذلك الوقت بأنه من غير المرجح أن يكون الكلور قد استخدم كما زُعم أو أن المعارضة مسؤولة عن الحادث. وأعتقد أنه كان سيكون من المفيد لو قدمت روسيا أو سورية أدلة إلى بعثة تقصي الحقائق، لو كانت لديهما، عن أي هجوم.

وفي حالة تقرير سراقب، هناك أدلة تشير إلى احتمال شن النظام السوري هجوما بالكلور. وهناك أدلة على وجود طائرة هليكوبتر، وبرميل متفجر لم يكن مملوءا بالمتفجرات التقليدية، وتعرض الضحايا لمهيج يناسب الكلور. وهذه كلها خصائص مألوفة لهجمات الكلور التي يقوم بها النظام، مثل تلك التي وقعت على قميناس وسرمين في عام ٢٠١٥، والتي حددت آلية التحقيق المشتركة النظام على أنه مسؤول عنها. غير أن نتيجة تحليل بعثة مراقبة الحقائق لجميع البيانات المتاحة في هذه الحالة لم تسمح للبعثة بالتثبت مما إذا كانت المواد الكيميائية قد استخدمت كسلاح أم لا. ونحن نكتفي بقبول استنتاج بعثة

النظام السوري قدم بعض المعلومات الإضافية إلى الفريق، بما في ذلك تعديلات لإعلانه الأولي. ولهذا السبب، نحتاج، بالمناسبة، إلى أجوبة على الأسئلة التي يطرحها فريق تقييم الإعلانات باستمرار. إن إعلان سورية ليس إعلانا كاملا. إن هذه التعديلات الأخرى، كما أقول، دليل آخر على أن الإعلان الأولي لم يكن دقيقا. ويحدوني أمل كبير في أن تساعد هذه المعلومات الإضافية في توضيح بعض المسائل العديدة المعلقة. وأحث سورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإحراز تقدم بشأن جميع المسائل المعلقة.

وكما قلنا في الشهر الماضي (انظر S/2020/902)، فإن المسائل المعلقة بشأن إعلان سورية هامة وهي في صميم امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإلى أن يتم حل جميع المسائل المعلقة، لا يمكننا أن نتأكد من الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وهذه المخاوف ليست افتراضية، لا سيما في ضوء النتائج التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، والآن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة، والتي تفيد بأن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية في سبع مناسبات على الأقل منذ عام ٢٠١٣.

وبعد ست سنوات من قضايا الامتثال المعلقة وتأكيد إضافي من قبل فريق التحقيق وتحديد الهوية في نيسان/أبريل من هذا العام لاستخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، نرحب بالإجراءات القوية والتناسبة والمعقولة التي اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قراره المؤرخ ٩ تموز/يوليه. وفي ذلك القرار، أمهل المجلس التنفيذي سورية ٩٠ يوما للامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

والموعد النهائي لهذا الإجراء هو غدا، وندعو سورية إلى بذل جهد أخير لاحترام قرار تدارك المسائل في إعلانها والامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أبدأ بتكرار موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكا شنيعا للقانون الدولي. فالأسلحة الكيميائية لا تميز بين المقاتلين والمدنيين، وهي تسبب معاناة إنسانية لا داعي لها. ويجب عدم تشجيع الإفلات من العقاب على استخدامها من خلال التقاعس عن اتخاذ إجراءات، ويجب محاسبة مرتكبي الفظائع التي ترتكب في مجال الأسلحة الكيميائية.

وبناء على ذلك، ينبغي ألا تُرفض أبدا الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، يجب إجراء التحقيقات بدقة ووفقا لأفضل الممارسات لضمان أن تكون جميع النتائج قادرة على الصمود أمام التدقيق الصارم. وفي هذا الصدد، تتحمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية هائلة، ولذلك يجب عليها أن تتخذ تدابير للتأكد من أن جوانبها وأنشطتها محايدة ومستقلة وخالية من التسييس. وفي الواقع، فإن هذه هي الطريقة الوحيدة لتمكين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أن تثق ثقة كاملة في قدرة المنظمة، وأن تظل المنظمة هيئة فعالة متعددة الأطراف.

ولا شك في أن هناك العديد من الآراء المتباينة بشأن هذه المسألة؛ ومع ذلك، فمن أجل إحراز التقدم وتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) تنفيذا كاملا، لا بد من أن تكون هناك ثقة ووحدة وتعاون. ولذلك، يجب ترسيخ تلك العناصر من خلال الالتزام بالحوار البناء والشامل والسعي إلى اتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء لمنع المزيد من الاستقطاب والانقسام.

ويسرنا أن نلاحظ أن المشاركة الإيجابية في هذا الملف مستمرة على الرغم من العقبات التي أوجدتها جائحة مرض فيروس كورونا، ونتطلع إلى الاستئناف الكامل لجميع عمليات النشر المقررة سابقا. وحتى ذلك الحين، نشيد بالتصميم على

تقصي الحقائق في غياب أدلة أخرى تبين بوضوح ما إذا كان هجوم كيميائي قد وقع أم لا.

ونرحب بحقيقة أن بعثة تقصي الحقائق، كما حدث في تحقيقها في الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما، لم تتسرع إلى استنتاجات متعجلة، بل أخذت وقتها لإجراء تحقيق شامل والتوصل إلى استنتاجات على أساس جميع الأدلة المتاحة. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة بذل قصارى جهدها وبجس نية لمساعدة بعثة تقصي الحقائق في تحقيقاتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن ممثل المملكة المتحدة لم يوجه بعض تعليقاته إلى روسيا، بل لي شخصا بصفتي رئيس مجلس الأمن، أجد نفسي مضطرا للتعليق عليها، على النحو التالي.

لم أكن الشخص الذي اقترح أن نصوت على مقدم الإحاطة. والمملكة المتحدة هي التي اقترحت أن نصوت على هذه المسألة، وهو ما فعلته بصفتي رئيس مجلس الأمن. ولو كنت مكانه لشكرت الرئاسة على طرح هذه المسألة للتصويت باستخدام الصياغة التي اقترحتها، على الرغم من أنني مقتنع تماما بأن الحجة المتعلقة بالشكل الذي ينبغي طرح المسألة من خلاله للتصويت كانت مشروعة تماما. وهو يعلم جيدا أننا لو طرحناها للتصويت بشكل مختلف، لما فاز بالتصويت.

وفيما يتعلق بالدعوة الموجهة إلى المدير العام آرياس، التي تحدثنا عنها اليوم - والآن أتكلم بصفتي الوطنية - فإننا نحن من طرح ذلك الاقتراح. وآمل أن ممثل المملكة المتحدة، عندما يُقترح تقديمه إحاطة في جلستنا المفتوحة العادية المقبلة بشأن المسألة الكيميائية السورية، لن يطرح هذه المسألة للتصويت.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

وتذكرون أنه في عام ٢٠١٨ (انظر S/PV.8209) قام وفدكم بعرقلة الرئاسة الهولندية عندما حاولت جلب زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان - وهو مسؤول كان في منصبه بالفعل - لإطلاع المجلس على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سورية، وأعمال القتل الجماعي، وحالات الاختفاء، والاعتصاب. لقد منعت ذلك. ومنعت روسيا والصين زيد رعد الحسين من تقديم إحاطة أمام المجلس. وقد جلب ذلك العار والخزي إلى المجلس.

من جلب العار إلى المجلس؟ هل البلدان الـ ١٣ حول الطاولة التي كانت تؤيد في تموز/يوليه (انظر S/2020/661) فتح ثلاث نقاط عبور في شمال سورية للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى سورية، أم أن الصين وروسيا هما اللتان استخدمتا حق النقض معارضتين مشروع القرار ذاك، وبالتالي، وفقا لليونيسيف، تعرضت حياة ٥٠٠ ٠٠٠ طفل للخطر؟

لذلك، اسمحوا لي أن أسألكم: من جلب الخزي والعار إلى المجلس؟ هل الأعضاء هنا، أولئك الذين يلتزمون باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أم روسيا، التي شنت في عام ٢٠١٨ في لاهاي هجوماً إلكترونياً على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ من يجلب الخزي أو العار على المجلس؟ أهم أعضاء المجتمع الدولي الذين يحاولون منع استخدام الأسلحة الكيميائية ويحمون الناس أم روسيا، التي تستخدم الأسلحة الكيميائية حتى ضد مواطنيها، مثل السيد نافالني والسيد ليتفينينكو والسيد سكريبال وابنته؟

متى سنسمع منكم، السيد الرئيس، بصفتمكم ممثلاً للاتحاد الروسي، كلمة رثاء واحدة في حق ضحايا الهجمات الكيميائية على السكان السوريين، التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٠٠٠ ١ شخص؟ متى سنسمع رثائكم لضحايا نظام الأسد، كما روى الشهود في محاكمة كوبلنز الذين شاهدوا الآلاف تلو الآلاف من الذين قتلوا في سجون الأسد ثم دفنوا في مقابر

الاضطلاع بالعمل الهام بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية في ظل الظروف الراهنة.

ولا يزال توضيح جميع المسائل المتعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي ضرورياً، وننوه بالجهود المستمرة التي تبذلها كل من سورية والأمانة الفنية من أجل التوصل إلى حل نهائي.

ونرحب بالاتفاق على تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية لمدة ستة أشهر. ولا يزال الاتفاق وجيها ويظهر روح التعاون المطلوبة فيما يخص كل جانب من جوانب هذا الملف.

وكما ذكرنا سابقاً، فقد أحطنا علماً بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ ٩ تموز/يوليه بشأن سورية. وسنواصل متابعة هذه المسألة عن كثب، ومنتظر التقارير الوشيك تقديمها. ونتطلع كذلك إلى إجراء مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة في مؤتمر الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر.

ويجب ألا يتزعزع أبدا التزامنا بضمان ألا يستخدم العلم التطبيقي إلا من أجل تحقيق السلام والتقدم والرخاء للبشرية جمعاء. ويجب منع استحداث الأسلحة الكيميائية أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها، ويجب الحفاظ على القاعدة التي تمنع هذا الشكل المستحق للشجب من أشكال الحرب.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): قلم سيدي الرئيس، بصفتمكم الوطنية، في مقدمة مداخلتكم الطويلة إن الذين شككوا في وجود السيد بستاني هنا يجلبون العار والخزي إلى المجلس. لذلك، اسمحوا لي أن أسألكم: من جلب العار والخزي إلى المجلس؟ هل البلدان الـ ١٢ في المجلس التي لم تصوت معكم وحاولت منع مسؤول سابق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ليس في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة اليوم، من أخذ الكلمة؟ أم روسيا والصين؟

السيد فان (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

وأود أن أبدأ أولاً بتكرار إدانة وفد بلدي القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل من الأشكال من قبل أي من كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف أو لأي سبب من الأسباب. ولا شك في أن استخدام هذه الأسلحة يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتهديدا غير مقبول لحياة المدنيين الأبرياء وبيئة عيشهم.

وتعتقد فييت نام أننا، كدول أطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نشاطر جميعا نفس الهدف ونتحمل نفس المسؤولية عن التنفيذ الكامل للاتفاقية. ولذلك، فإننا نود أن نؤكد من جديد دعمنا لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. وفي سياق القيام بذلك، يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجميع ألياتها ذات الصلة أن تنقيد تقييدا صارما بالاتفاقية. فالهدف من التحقيقات في أي استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية هو إثبات الحقائق وتحديد الانتهاكات المحتملة وردع الانتهاكات المستقبلية. ولتحقيق تلك الأهداف، ينبغي أن تكون التحقيقات شاملة وموضوعية ومحيدة وغير ميسسة حتى يمكن إثبات حقائق قاطعة لا جدال فيها.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، نود أن نؤكد على النقاط التالية:

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن يكون تعزيز التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية مسألة ذات أولوية. فعلى الرغم من أن هناك تعاونا مستمرا بين الأمانة الفنية للمنظمة والسلطات السورية المعنية منذ عام ٢٠١٣، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير في حل جميع المسائل المعلقة. وتحيط فييت نام علما بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، كان هناك تواصل بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر

جماعية؟ متى سنسمع كلمات رثاء منكم بشأن هذا الأمر؟ متى ستدعمون أخيرا تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم التي ارتكبتها النظام السوري للسماح بالمصالحة في ذلك البلد، وهو ما نحتاج إليه بشكل عاجل؟

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل فييت نام، أود أن أذكر مرة أخرى بأن المسألة التي أشار إليها ممثل ألمانيا لم تكن تتعلق بالشخص الذي شغل منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، بل بالبند الذي ينظر فيه مجلس الأمن. ولم تتم الموافقة على ذلك البند لأنه لم يحصل على عدد كاف من الأصوات. ولذلك، لا يستطيع أن يقول لنا إننا منعنا أحد مقدمي الإحاطات الذي كان من المفترض أن يخاطب المجلس. لقد كان الأمر يتعلق ببند في جدول الأعمال، وليس بمتكلم. وهذان شيئا مختلفان. والسؤال هو ما إذا كان هناك من حاول عرقلة بند جدول الأعمال اليوم فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

هل يرغب ممثل ألمانيا في أن يتكلم بشأن نقطة نظام؟

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد رددتم عليّ، سيدي الرئيس، بصفتمكم رئيسا لمجلس الأمن، ولذلك فإنني أرد عليكم الآن، بصفتمكم رئيسا. وأود أن أشدد على أن النتيجة واحدة - لقد منعم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من التكلم هنا في المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): إنني لم أسأل اعتبارا عما إذا كان ممثل ألمانيا يرغب في التكلم بشأن نقطة نظام. وإذا كان يريد أن يدلي ببيان إضافي، فإنني سأعطيه الكلمة في نهاية الجلسة، ولكن إذا كان يرغب في التكلم بشأن نقطة نظام، فإنني مضطر لأن أعطيه الكلمة فورا. وبالنسبة للمرة القادمة، أبلغ الممثل الألماني بأنه إذا كان يرغب في قول شيء أو أن يعلق على ما سأقوله، فإنني أستطيع أن أعطيه الكلمة وهو حر في أن يفعل ذلك، ولكن يجب أن يتم ذلك وفقا للإجراءات السليمة.

لم تأخذوا برأيها. وبدلاً من ذلك، اتخذتم قراراً بصفحتكم الرئيس بأن تطرحوا فوراً للتصويت ما إذا كان ينبغي السماح للسيد بستاني بتقديم إحاطة إلى المجلس. إن من حق رئيس المجلس البت في المسائل الإجرائية والصين تحترم ذلك. وقد فعلت الصين ذلك من أجل الحفاظ على سلطة الرئيس وعدم تضييع الوقت لتمكين المجلس من المضي قدماً بجلساته على وجه السرعة كالمعتاد. وآمل أن تبدي الوفود الأخرى، في مداولات المجلس المقبلة، الاحترام والتعاون في موقفها وأن تظهر الانفتاح والشمول فيما يتعلق بالمسائل الأخرى وأن تحافظ على الاتساق في مواقفها القبلية والبعديّة.

ولا بد لي من القول إن ممثل ألمانيا لم يثر في ملاحظاته مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية على الإطلاق. فقد كان بيانه يتألف بالكامل من هجمات على أعضاء آخرين في المجلس. وتعامل مع المجلس كمكان للتنفيس عن مشاعره وعدم رضاه. إن هذه الممارسات غير بناءة على الإطلاق. فعلى الأقل، أعرب ممثل المملكة المتحدة، بعد أن عبر عن اختلافه، عن موقفه بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. وإذا كانت البلدان تجيء إلى هنا لمهاجمة بلدان أخرى بدلاً من مناقشة المسألة المطروحة، فكيف يمكننا أن نتحدث عن التضامن في عمل المجلس؟ وكيف يمكن للمجلس أن يقوم بدور من غير ذلك؟

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

تلاحظ الصين أن الحكومة السورية حافظت على حسن الاتصال والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ووفقاً للتقرير الشهري الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2020/961، المرفق)، قدمت الحكومة السورية مؤخراً معلومات عن ٨ من المسائل المتعلقة البالغ عددها ٢٢، وأجرت تعديلات على إعلانها الأولي. وقد مددت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحكومة السورية اتفاق التعاون الثلاثي لمدة ستة أشهر. وهذه التطورات الإيجابية تستحق التنويه.

الأسلحة الكيميائية وسورية. كما نلاحظ الخطوات الإضافية التي اتخذتها الحكومة السورية لمعالجة المسائل العالقة المتعلقة بإعلانها الأولي. ويشمل ذلك تقديم مزيد من المعلومات فيما يتعلق بـ ٨ مسائل من المسائل الـ ٢٢ العالقة، بما في ذلك التعديلات التي أُدخلت على إعلان سورية الأولي، فضلاً عن النشر الحالي لفريق تقييم الإعلانات في سورية.

والإعلان الأولي خطوة هامة في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فله تأثير هام على التعاون بين دولة طرف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإننا ندعو السلطات الوطنية السورية والأمانة الفنية للمنظمة إلى مواصلة اتخاذ المزيد من الخطوات الجدية لتعزيز تعاونهما.

ثانياً، تكتسي الوحدة - بما في ذلك وحدة المجلس - بشأن هذه المسألة أهمية قصوى. وإنه لأمر مؤسف أن يدب خلاف بين الأطراف بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية. ونرى أن من الضروري ضمان المشاركة وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين. والأهم من ذلك، أننا بحاجة إلى ضمان اتباع نهج بناء ومحاييد وغير ميسس لتمهيد الطريق أمام المزيد من التطورات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إنني أشعر بالأسف الشديد لنتيجة التصويت الإجماعي الذي جرى للتو وعدم استماع المجلس لإحاطة من السيد بستاني. وكما ذكرت سابقاً، فقد جرى بانتظام دعوة غرباء، بعضهم ليسوا أندادا بالمرّة للسيد بستاني من حيث المهنية والتمثيل، إلى تقديم إحاطات للمجلس في جلسات سابقة، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي. غير أن بعض البلدان، بما فيها ألمانيا، كانت إيجابية للغاية بشأن دعوة أولئك الأشخاص ولكنها منعت اليوم السيد بستاني من تقديم إحاطة لنا. وهذا النفاق الصارخ من جانب ممثل ألمانيا وغيره أمر مذهل حقاً.

لقد اقترح الوفد الصيني عليكم للتو، سيدي الرئيس، أن يُطرح الاعتراض المقدم من المملكة المتحدة للتصويت، ولكنكم

بين الأطراف سيفاقم المواجهة بين الدول الأطراف ويقوض مناخ التعاون ويضر بسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصالحها الطويلة الأجل.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلى ببياني بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أود أن أبدأ بتناول النقاط المتعلقة بالتصويت الإجمالي في وقت سابق.

ونأسف لاضطرارنا لإخضاع هذه المسألة بالذات لتصويت إجماعي. وبينما نحيط علما بمواقف أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق باقتراح دعوة السيد خوسي بستاني إلى تقديم إحاطة في جلسة اليوم، نعتقد أيضا أنه كان ينبغي لنا أن نناقش هذا الأسلوب مناقشة بناءة فيما بين أعضاء المجلس وأن نُظهر أيضا قدرا أكبر من المرونة.

وتعتقد إندونيسيا أن أي اقتراح بإدراج مقدم إحاطة في جلسات مجلس الأمن يجب أن يستند إلى دراسة شاملة فيما يتعلق بالقيمة المضافة الممكنة التي يمكن أن يثير بها المناقشة الجارية دون أن يضيف مزيدا من التعقيد بشأن المسألة. وفي الوقت نفسه، يقدر وفد بلدي أي جهد يرمي إلى ضمان إجراء مناقشة مستفيضة لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) من خلال دعوة مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات أو المصادر لإحراز التقدم في هذا الملف. ونأمل مخلصين أن نتمكن من مواصلة المناقشة على نحو بناء أكثر في المستقبل، بهدف دعم التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وينبغي لجميع الأطراف إبداء المرونة والحكمة، وأهم شيء ينبغي أن نركز عليه هو جوهر هذه المسألة.

أنتقل الآن إلى بند جدول الأعمال.

وكما هو الحال دائما، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها. ونذكر أنه ليس من السهل عليها أن تقدم إحاطة إلى المجلس كل شهر ببضعة عناصر جديدة فقط -

وتتفهم الصين قلق سورية إزاء تدهور العينات ذات الصلة في مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المأمول أن تحل الأمانة الفنية هذه المسألة مع سورية على النحو المناسب من خلال جملة أمور منها الاجتماعات التقنية المستمرة.

إن مسألة الأسلحة الكيميائية مسألة تكتسي أهمية بالغة. وتؤيد الصين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ ولايتها على أساس اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتحقيق الكامل والموضوعي والعادل في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وفي التوصل، على أساس الحقائق الثابتة، إلى بعض الاستنتاجات التي تصمد أمام اختبار التاريخ بعيدا عن التدخل السياسي والحكم المسبق.

ولتيسير مزيد من التبادل فيما بين الأطراف، عقد اجتماع بصيغة آريا، وأعرب مقدمو الإحاطات الثلاثة في ذلك الاجتماع عن شكوكهم بشأن جوانب مختلفة من تقرير التحقيق. ومن المأمول أن تولي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اهتماما للمعلومات التي تشاطرها الخبراء الثلاثة وأن تقدم ردا مقنعا. ولا بد لي من التأكيد على أنه لا يمكن استجلاء الحقيقة وتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بصورة حقيقية والحفاظ على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلا عندما تُحترم الحقائق والعلم. وترفض الصين الاستنتاجات المتسرعة التي تفتقر للأدلة الراسخة ويشوبها عدد كبير من الشكوك. وهذا لن يساعد في حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. كما أنه سيقوض الثقة المتبادلة بين الأطراف السورية ويؤثر سلبا على الزخم نحو إيجاد حل سياسي للمسألة السورية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية أن يدفعا باتجاه تعزيز الحوار والتشاور بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن يراعيا تقليد اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء. إن الضغط من أجل إجراء تصويت عندما تكون هناك خلافات كبيرة

تحقيقاته. وتود إندونيسيا أن تؤكد من جديد أن من الأهمية بمكان أن تجري جميع التحقيقات بطريقة شاملة ومحيدة وحاسمة، استناداً إلى مصادر موثوقة يمكن التحقق منها.

ونقدر أن أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل أنشطتها الصادر بها تكليف فيما يتعلق ببرنامح الأسلحة الكيميائية السوري، على الرغم من تأثير وباء فيروس كورونا. ولذلك، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان سلامة وأمن موظفيها في الميدان.

وفي الختام، تدين إندونيسيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية واستخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة من جانب أي شخص، في أي مكان، وتحت أي ظرف، ولأي أسباب كانت.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بالمناقشة بشأن مقدم الإحاطة المدعو، أعتقد أن الوقت قد حان لكي نتصف بالهدوء. وفي الحقيقة، من مسؤوليتنا بصفتنا أعضاء مجلس الأمن أن نبذل المزيد من الجهد في التوصل إلى توافق في الآراء بدلا من تعميق الانقسامات، وخاصة بشأن مسألة طال أمدها ومن الملح أن نفكر فيها فيما يتعلق بالتقدم الكبير المحرز وأهمية الحفاظ على سمعة المجلس وقدرته على إيجاد الحلول.

ونشكر وكالة الأمين العام على المعلومات القيمة التي قدمتها بعد ظهر اليوم.

وقبل كل شيء، تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها بالإزالة التامة والنهائية للأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم. إن استخدام هذه الأسلحة انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتهديد للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا ندين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، وفي أي مكان.

أو أحيانا بدون عناصر جديدة - يمكن موافاة المجلس بمعلومات عنها. بيد أننا نفهم أيضا أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية توصلان التنسيق فيما بينهما من أجل إحراز التقدم وطى هذا الملف، وهو أمر ينبغي للمجلس أن يدعمه باستمرار. فهذا الملف في الواقع مسألة حساسة. ونحن جميعا نعرف الدينامية في لاهاي ونيويورك. وفي هذا السياق، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، من الملح أن تضاعف جميع الأطراف المعنية جهودها نحو إحراز التقدم في هذا الملف. لقد انقضت سبع سنوات منذ أن اتخذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وما نحن نطلع الآن على التقرير الرابع والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2020/961، المرفق). وأتساءل أحيانا كم عدد التقارير الإضافية الأخرى التي يجب أن نتوقع رؤيتها. ومرة أخرى، نسلم بأن هذه عملية فينة معقدة للغاية.

ونلاحظ أن فريق تقييم الإعلانات يواصل جهوده الرامية إلى توضيح جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي، وأن السلطة الوطنية السورية قدمت المزيد من المعلومات بشأن المسائل المعلقة. ومع استمرار المشاركة والانتشار الحالي لفريق تقييم الإعلانات في الجمهورية العربية السورية، نأمل أن نسمع أخبارا عن إحراز المزيد من التقدم في اجتماعنا المقبل.

ثانيا، إلى جانب الجوانب التقنية، فإن هذه المسألة ستحتاج أيضا إلى معالجة دبلوماسية دقيقة وبالغة. ويتحتم على جميع الأطراف، بما فيها المجلس، أن تتصف بالود والاحترام مع بعضها البعض في مناقشة هذا الملف بالذات. وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة استنادا إلى المشاركة البناءة إذا أردنا إحراز تقدم.

ثالثا، يلاحظ وفد بلدي الأنشطة الجارية التي تضطلع بها بعثة تقصي الحقائق في سورية فيما يتعلق بالحوادث المختلفة، وكما قالت وكالة الأمين العام ناكاميتسو، أصدرت البعثة مؤخرا تقريرين. ونلاحظ أيضا أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل

الكيميائية. ولا يمكننا التسامح مع إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. وتجب مساءلة هؤلاء وتقديمهم إلى العدالة، سواء كانوا في جهات فاعلة رسمية أو غير ذلك. وعلاوة على ذلك، يجب الحفاظ على نزاهة وسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة المنفذة للاتفاقية، بغية تحقيق هدفنا الأساسي. تحقيقا لتلك الغاية، فإن وحدة مجلس الأمن أمر ضروري. ومن الأهمية بمكان أن نعود إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة وأن نعمل وفق نهج بناء لتحقيق التقدم المطلوب عموما.

ختاما، يعاني الشعب السوري من ويلات النزاع الطويل المروع الذي أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية الذي أسفر عن إصابات خطيرة وقتل الرجال والنساء والأطفال. ولذلك، يجب علينا أن نتجاوز خلافاتنا بعزم وأن نسعى إلى التوصل إلى حل توافقي كي تتسنى الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية من الأراضي السورية، وعدم السماح بوجود ضحايا آخرين لهذه الجريمة المروعة.

السيد فان شلكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
 لن أطيل كثيرا في تعليب التصويت الذي تعين علينا إجراؤه اليوم. ومن المؤسف أن يتعين علينا التصويت على أحد مقدمي الإحاطات. وسيكون وفد بلدي آخر من يجمع أي رأي ينبغي عرضه على المجلس، أو يرى الآخرون ضرورة عرضه على المجلس، ما دام مهما. ونعتقد أن السيد بستاني، المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يتفهم جيدا إجراءات المنظمة من حيث كفية عملها وتعاملها مع الدول السابقة والحالية الحائزة للأسلحة الكيميائية. ولذلك، لم نرحب بقمع أي من الآراء، سواء اتفقنا معها أم لم نتفق. ولم نكن لنوافق على آرائه بالضرورة، ولكننا كنا نود أن نسمعها.

وأود أن أوصل بياني على هذا النحو، أيا كان ذلك الرأي.

تود جنوب أفريقيا أن تشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها وعلى المعلومات التي قدمتها إلى المجلس.

وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد دعمنا للعمل الموضوعي الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريقها من المهنيين في مهمتهم الصعبة المتمثلة في إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال مختلف أنشطة الرصد والمراقبة الشاملين لمنع تطوير هذه الأسلحة واستخدامها، فضلا عن الجهود التي يبذلها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة لتحديد هوية مرتكبي الهجمات باستخدام المواد الكيميائية السامة ومساءلتهم.

ولا يفوت علينا التشديد على أن من الضروري أن تتعاون الجمهورية العربية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حل هذه المسألة، وبالتالي ضمان الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية في الأراضي السورية ومنع استخدامها وفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). في ذلك الصدد، وفيما يتعلق بالتحديثات الواردة في التقرير الشهري الرابع والثمانين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2020/961، المرفق) الذي ناقشه بعد ظهر اليوم، يسرنا أن قدمت السلطات السورية معلومات عن ٨ من المسائل المتعلقة البالغ عددها ٢٢ مسألة، بما في ذلك تقديم تعديلات على الإعلان الأولي. ونأمل أن تسهم هذه المعلومات إسهاما كبيرا في توضيح الثغرات وعدم الاتساق في ذلك الإعلان، ضمن أمور أخرى، وأن يستمر ويتحسن هذا التبادل للمعلومات بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يمكن التوصل إلى حل عملي لجميع المسائل التي طال أمدها عملا بخطة العمل التي اقترحتها المدير العام للمنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع سوريا على السعي للحصول على مساعدة الأمانة الفنية في العمل على وضع ترتيبات لتلبية متطلبات قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٩ تموز/يوليه، استنادا إلى النتائج المثيرة للقلق التي خلص إليها التقرير الأول لفريق التحقيق.

ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة

تلتقي مسارات الحل السياسي والعمل الإنساني والقضاء على الأسلحة الكيميائية في مسار موحد يؤدي إلى السلام والأمن والاستقرار في سوريا في الأجل الطويل. ويتمثل الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية في التوصل إلى حل سياسي من خلال حوار شامل وبقيادة سورية بحيث يعبر عن إرادة الشعب السوري.

السيدة فان فليبيرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):
بداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واستخدام سوريا للأسلحة الكيميائية. وبالنسبة لبلدي، فإن هذه مسألة هامة وتتطلب اهتماما مستمرا من جانب المجلس.

وفيما يتعلق باحتمال تقديم إحاطة إعلامية من السيد بستاني، ترى بلجيكا أنه ليست لديه الخبرة اللازمة ذات الصلة بموضوع جدول أعمالنا، أي تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). والواقع أنه كان من الأنسب دعوة الرئيس الحالي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ورئيس فريق التحقيق وتحديد الهوية.

وتدين بلجيكا أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص ولأي سبب من الأسباب. ومن غير المقبول استخدام الأسلحة الكيميائية. وهو أيضا انتهاك للقانون الدولي.

وأكد المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2019/14، المعتمد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ أن انتشار الأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي البيان الرئاسي نفسه، أكد المجلس مجددا تأييده لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فضلا عن دعمه لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي للمجلس أن يعمل وفقا لبياناته.

ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان امتثال سوريا لالتزاماتها بصفتها دولة عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي

تؤيد جنوب أفريقيا بقوة تعددية الأطراف والقانون الدولي الذي يشمل التطبيق غير التمييزي والمتسق لأحكام الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، والحفاظ على المعايير الدولية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. ويقوض استخدام الأسلحة الكيميائية المعايير الدولية التي تمنع إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها وتخزينها والمنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها الثابت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وليس هناك ما يبرر استخدام أي من الأطراف لأي من أسلحة الدمار الشامل هذه تحت أي ظرف من الظروف.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتعهداتها الدولية بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويعدُّ الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مسألة خطيرة جدا ومن شأنها أن تشكل خرقا جوهريا للالتزامات بموجب الاتفاقية. ولضمان وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها، لا بد لها من الثقة التامة في أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملياتها. وبما أن هذه الهيئة هي السلطة الدولية الوحيدة المختصة تقنيا في هذا المجال، فلا ينبغي التسامح مع التدخل الخارجي في عملها. ولذلك ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تتحد في الحفاظ على القاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية وأحكام الاتفاقية، فضلا عن تنفيذها بطريقة متسقة وغير تمييزية.

وكما أشير في عدد من المناسبات، ستواصل جنوب أفريقيا العمل لمنع تسييس هياكل الإدارة وصنع القرار ذات الصلة المنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأيضا لضمان مساءلة الدول الأطراف عن أي انتهاكات لالتزاماتها استنادا إلى أدلة موثوقة محايدة ولا يمكن دحضها.

وفي الختام، تعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لنا أن نسعى إلى معالجة الحالة في سوريا بطريقة شاملة بحيث

السيد بن لاغة (تونس): في البداية، أود أن أعبر أيضا عن أسف وفد بلدي أننا اضطررنا اليوم للتصويت الإجرائي على مشاركة السيد بستاني لتقدم إحاطة إلى المجلس. وكنا نفضل أن يتحلى كل منا بالمزيد من المرونة وأن نحاول إيجاد حل توافقي بعيدا عن التوتر والانقسام الذي لا يساعد المجلس في التقدم في معالجة هذا الملف المعقد والحساس. في البداية، أشكر الممثلة السامية ناكامينتسو على إحاطتها الضافية.

وأود بداية أن أجدد تمسك تونس بنظام حظر السلاح الكيميائي وانتشاره، ممثلا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وهيكلها التنفيذي، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أجدد التأكيد على موقف بلدي المبدئي والثابت: إن تونس تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية أيا كان مآثها، وفي أي مكان ومهما كانت الدوافع والمبررات. وتؤكد على ضرورة إخضاع الضالعين في هذه الجرائم الفظيعة للمحاسبة. إن استخدام مواد كيميائية كأسلحة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويعد خرقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لمجلس الأمن واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وتدعم تونس العمل الفني الهام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لولايتها والذي أفضى إلى إزالة المخزون الكيميائي المعلن من الجمهورية العربية السورية. ونرحب بتواصل التعاون بين الحكومة السورية والأمانة الفنية للمنظمة رغم الصعوبات والتحديات التي أملتتها جائحة كوفيد-١٩. كما نرحب تونس باستئناف فريق تقييم الإعلانات لعمله في الجمهورية العربية السورية، مع تأكيدنا على أهمية ضمان متطلبات سلامة وأمن موظفيه. ونحث الحكومة السورية على مواصلة الحوار والتعاون مع المنظمة بروح من الانخراط البناء والثقة المتبادلة من أجل التسريع في حسم المسائل العالقة، وضمان امتثالها التام لالتزاماتها الدولية. كما نحدد التأكيد على ضرورة أن تخضع كافة ادعاءات استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة، بما فيها استخدامها من

للسلطات السورية أن تقدم تفسيرات واضحة للتناقضات وأوجه عدم الاتساق في إعلانها الأولي. وأي غموض في إعلانها يترك الباب مفتوحاً أمام احتمال أن سورية ربما تقوم بتخزين أسلحة كيميائية وقد تستخدمها ضد شعبها. إن امتثال سورية الكامل للالتزامات بموجب الاتفاقية أمر أساسي. وينبغي للمجلس أن يواصل مطالبته سورية بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) تنفيذا كاملا وفوريا. ويجب على سورية أن تكفل إمكانية الوصول وحرية التنقل والاضطلاع بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدون عوائق.

لقد ثبت من خلال عدة تحقيقات مستقلة أن السلطات السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. لا يمكن أن يمر استخدام المواد الكيميائية كسلاح من دون عقاب تحت أي ظرف من الظروف. إن العدالة ضرورية لمنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب. منذ عام ٢٠١٠، لم يعد هناك فرق سواء وقعت هذه الجريمة في نزاع دولي أو داخلي. وندعو جميع الدول الأطراف التي لم تصدق بعد على تعديل اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أن تفعل ذلك من أجل تعزيز القدرة الدولية على مكافحة الإفلات من العقاب. وندعو الدول إلى مواصلة دعم الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن ألا يقبل حملات التضليل الإعلامي التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء. وتؤكد بلجيكا مرة أخرى دعمها الثابت لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمدير العام آرياس. ونتطلع إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في لاهاي وإلى عرض التقرير عن التدابير التي اتخذتها سورية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذا كاملا.

على مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية وعلى حالة المخزونات السورية. إن سلامة السكان المدنيين على المحك.

إن الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية من جانب النظام ضد شعبه حقيقة لا جدال فيها، أكدتها مرارا أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في ٨ نيسان/أبريل، تقريرا دامغا عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنتها وحدات القوات الجوية التابعة للنظام. وبعد الغوطة وخان شيخون ودوما، هناك الآن اللطامنة، ولكن كم عدد الأماكن الأخرى؟

في عام ٢٠١٣، التزم النظام السوري بالتعاون بشفافية وبحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولم يف بالوعد، على أقل تقدير. وبعد ست سنوات من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ما زلنا لا نملك صورة واضحة عن حالة المخزونات الكيميائية السورية. لقد حان الوقت للوفاء أخيرا بالالتزامات التي تم التعهد بها. ويشمل ذلك بصفة خاصة السماح لخبراء فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالوصول إلى أراضيها. علاوة على ذلك، فإن هذا هو مضمون القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه، والذي قدمته فرنسا، بالنيابة عن ٤٠ وفدا، ويمنح سورية ٩٠ يوما لتصحيح الوضع.

من ناحيتي، أطرح سؤالين بسيطين. يزعم النظام أنه ليس لديه ما يخفيه، فلماذا لا يتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ ويزعم النظام أنه دمر مخزوناته في عام ٢٠١٤، فمن أين تأتي الأسلحة الكيميائية التي استخدمت في سورية منذ ذلك الحين؟

في الأسبوع الماضي، حضرت اجتماعاً بصيغة آريا كان هدفه الوحيد هو مواصلة نشر المعلومات المضللة والنيل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أن أؤكد بقوة على

الجهات غير التابعة للدول، لتحقيقات ضافية ومحيدة ومستقلة وشفافة. كما أننا بحاجة إلى الانتباه والحيطه إزاء مخططات التنظيمات الإرهابية بما فيها تلك المدرجة على قوائم مجلس الأمن، لا سيما مع تنامي الخطر الإرهابي مؤخرا في سورية. وهنا نذكر بأن الإرهاب الكيميائي في سورية أضحي حقيقة فعلية، مع ثبوت استخدام السلاح الكيميائي من قبل تنظيم داعش الإرهابي سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ في سورية وفي العراق. ونؤكد أن معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية تشكل إطارا شموليا ومتوازنا قائما على التوافق والتعددية والتعاون من أجل إنهاء حيازة واستخدام المواد الكيميائية السامة لأغراض عدائية ومنع انتشار هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولية العمل بصفة جماعية في إطار وحدة الصف من أجل ضمان ديمومة نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستقراره وفعالته، وإغلاق الملف الكيميائي السوري بالخصوص. في الختام، نحدد تأكيد موقفنا أن إنهاء الأزمة السورية يمر حتما عبر حل سياسي من السوريين وإلهم وبتيسير من الأمم المتحدة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما ينهي التدخلات الخارجية وتواجد التنظيمات الإرهابية ويكفل وحدة وسيادة واستقلال وسلامة الأراضي السورية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها، التي تبين، إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى دليل، أن النظام السوري لا يزال يستخف بالتزاماته الدولية. وإلا لماذا نلتقي مرة أخرى اليوم بعد اجتماع الاثنين الماضي؟

وعلى عكس ما يدعيه البعض، فإن الملف الكيميائي السوري لم يغلّق. وأقول بأقوى العبارات الممكنة إن هذا الملف سيقى أولوية بالنسبة لفرنسا إلى أن يتم تسليط الضوء بالكامل

الآن، وأعتقد أنه سينتمي الآن إلى الفئة الصغيرة من مقدمي الإحاطات في اجتماعاتكم المنتظمة بصيغة آريا.

الرئيس (تكلم بالروسية): مرة أخرى، وليست الأولى اليوم، تم تقيع الرئاسة. ولن أعلق على ذلك بصفتي رئيساً بل بصفتي ممثلاً لبلدي في حق الرد في نهاية الجلسة.

السيد أوفارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أن هذه المناقشة الجادة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية قد خرجت عن مسارها في بداية هذه الجلسة من جانب الرئاسة. وفيما يتعلق بالإجراءات، نتفق مع البيانين الموضوعيين اللذين أدلى بهما اليوم ممثلاً المملكة المتحدة وألمانيا.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونلاحظ مرة أخرى أن التقرير الشهري (S/2020/961، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يذكر أن المسائل العالقة المتعلقة بإعلان سورية عن الأسلحة الكيميائية لم تحل بعد. وهذا يعني أننا لا نزال، بعد ست سنوات، نفتقر إلى التطمين بأن سورية قد أعلنت عن جميع أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها ودمرتها. ولا يمكننا أن نتأكد من أن هجمات جديدة لن تتكرر. وفي الواقع، لا يزال هذا الخطر شديداً.

وقد أكدت بعثات تقصي الحقائق المستقلة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في مناسبات عديدة منذ أن قدمت سورية الإعلان. وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري في سبع مناسبات. وبالتالي فإن عدم امتثال النظام السوري لالتزاماته الدولية لا يزال يشكل تهديداً مباشراً للشعب السوري وللسلم والأمن الدوليين. وفي ظل هذه الظروف، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصرف والاستجابة.

أن من المدير بالازدراء السعي إلى تشويه سمعة تلك المنظمة المهنية والصارمة بذريعة أن استنتاجاتها لا تتماشى مع الرواية التي ترغب سورية وبعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في تقديمها عن الحقائق. وقد أثبتت المنظمة مرة أخرى نزاهتها المهنية وحيادها من خلال نشر تقريرين لبعثة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي وقعت في سراقب عام ٢٠١٦ وحلب عام ٢٠١٨. وخلصت، بعد النظر في جميع المواد المتاحة، إلى أنه لا يمكن التأكد من استخدام المواد الكيميائية كأسلحة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة تهدد البشرية جمعاء، ولا تزال عودة ظهور الأسلحة الكيميائية أحد أكبر التهديدات التي تواجهنا. وأشار المجلس بعبارة واضحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، إلى أن استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول ويمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ولهذا السبب دعمت فرنسا منذ عام ٢٠١٨، بالاشتراك مع ٣٩ دولة أخرى والاتحاد الأوروبي، الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

كما أن استعادة مصداقية نظام الحظر هي أيضاً أحد شروط السلام العادل والدائم في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي الختام، لا بد لي من الإعراب عن أسفي العميق لأنكم، سيدي، قررتم تجاهل تصويت ديمقراطي في المجلس. إن حقيقة أن نتيجة التصويت لم ترق لكم لا تحولكم إساءة استخدام دوركم بصفتكم الرئيس.

وفيما يتعلق بالسيد بستاني، الذي قدّم إلينا بوصفه خبيراً مستقلاً موثقاً به، فإنني لا أفتنح بأنكم قدمتم خدمة كبيرة له أو لمصداقيته بالعمل كمتحدث باسمه. لقد سقطت الأقنعة

المنظمة الأكثر كفاءة في التعامل مع الأسلحة الكيميائية؟ إن الجواب واضح تماماً. إن ذلك يفيد الذين يريدون التستر على جرائمهم أو جرائم حلفائهم؛ الذين يستخدمون أو يخططون لاستخدام الأسلحة الكيميائية ويريدون الإفلات من العقاب. ومن مصلحتهم زرع الريبة واللبس حتى تصبح الإدانة والمساءلة والاستجابة الدولية القوية أكثر صعوبة.

وأخيراً، تثق إستونيا ثقة كاملة في العمل المهني والمحاييد والمستقل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها. وندعو النظام السوري إلى التعاون معها بشكل فعال وكامل. وندعو الاتحاد الروسي إلى الكشف على وجه السرعة وعلى نحو كامل وشفاف عن ملابس تسميم السيد نافالني باستخدام عامل من فئة نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب وإبلاغ مجلس الأمن في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن أعطي الكلمة لمتكلمنا التالي، أود أن أقدم ملاحظتين.

أولاً، بصفتي رئيساً لمجلس الأمن، ورداً على تعليق ممثل فرنسا الذي قال إنني تجاوزت سلطتي بصفتي رئيساً، أذكر بأنني لم أتجاوز سلطتي رئيساً؛ بل إنني لم أستفد منها استفادة كاملة. وحتى لو كنت قد استفدت من حقوقي بالكامل بدون المساس بالنظام الداخلي بأي حال من الأحوال لكانت النتيجة مختلفة في التصويت على المسألة المطروحة.

وسأتكلم الآن بصفتي الوطنية. بهذا التصويت جلبنا العار لأنفسنا. وقد صوتنا للمرة الأولى في مجلس الأمن على حضور مقدم إحاطة. وهذا يُنبئنا عن الخوف الذي ينتاب بعض الأعضاء من سماع الحقيقة وافتقارهم للثقة بأنفسهم. وقد أوجت جميع البيانات التي استمعت إليها اليوم بهذا. ومرة أخرى، هذه ملاحظة أبدتها بصفتي الوطنية ممثلاً لروسيا. و أطلب من ممثل فرنسا أن يمتنع عن تقديم التوصيات بشأن ما يمكنني وما لا يمكنني إدراجه في بياني.

وترحب إستونيا بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٩ تموز/يوليه، الذي تناول بطريقة مسؤولة وقوية عدم امتثال سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وحدد موعداً نهائياً لسورية للامتثال لالتزاماتها. وإننا نشعر بالقلق إزاء ما سمعناه من عدم وجود رد حتى الآن من الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات التي حددها قرار المجلس التنفيذي. وندعو سورية إلى الامتثال للقرار في الوقت المحدد.

وبالإضافة إلى تجاهل سورية الصارخ لالتزاماتها الدولية، فإننا نواجه الآن تحدياً آخر لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية وتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأشير هنا إلى حملة التضليل المنهجية والمستهدفة لتشويه سمعة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها والنيل منها.

ومن المؤسف أنه بدلاً من التركيز على مناقشة كيفية المضي قدماً في المجلس بشأن تدابير المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم المروعة، يبذل الاتحاد الروسي كل جهد لتوجيه ذلك التركيز والمسؤولية إلى أماكن أخرى. وقد حدث هذا مرة أخرى اليوم وكان بادياً بالكامل خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا الأسبوع الماضي، حيث قدم لنا المنظمون ومقدمو الإحاطات الذين اختاروهم وقائع وروايات مشوهة عن برامج الأسلحة الكيميائية السورية وعن حوادث محددة. وفي الوقت نفسه، قرر زميلانا الروسي والصيني عدم حضور اجتماع مجلس الأمن في أيار/مايو. وأتاحت مشاركة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد آرياس ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية السفير أونيت فرصة لمعرفة المزيد عن التقرير الأول للفريق.

وقد تردد بالفعل هذا السؤال في جلسات مجلس الأمن السابقة، ولكنني سأطرحه مرة أخرى - من المستفيد من حملة التضليل هذه؟ ومن الذي يستفيد من النيل عمداً من

الأسلحة الكيميائية خبرة حيث عمل في تلك المنظمة لأكثر من اثني عشر عاما، وكان قائد الفريق الذي شارك في التحقيق في حادثة دوما وزار بلادي سورية ضمن بعثات منظمة الحظر مرات عديدة، والبروفيسور تيودور بوستول، الأستاذ الفخري للعلوم والتكنولوجيا والأمن الدولي في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، والسيد أرون ماتي، الصحفي المستقل والمساهم في موقع دغريزون وصحيفة دنيشن.

وقد أثبتت الإحاطات والمعلومات العلمية الموثقة والبالغة الأهمية التي أدلى بها هؤلاء الخبراء مدى التسييس البالغ الذي فرضته بعض حكومات الدول الغربية على عمل منظمة الحظر لاستخدامها كمنصة لفبركة الاتهامات، ومن ثم لتبرير العدوان على سورية، بشكل منفرد تارة أو ثلاثي تارة أخرى، ولاستكمال ما عجزوا عن تحقيقه من خلال استثمارهم في الإرهاب ودعمهم اللامحدود ومتعدد الأشكال لهذا الإرهاب ومحاولة خنق الشعب السوري بالتدابير القسرية الانفرادية التي يجنون أو يخلو لهم أن يسمونها بالعقوبات. بطبيعة الحال، وكما يقول المثل المعروف، "يمكنك أن تأخذ الحصان إلى الماء، ولكن لا يمكنك أن تجعله يشرب". فإن ممثلي بعض الدول الغربية صموا آذانهم عن بعض الحقائق العلمية التي لا تقبل التشكيك، لا لشيء إلا لأنهم ممعنون من ناحية المبدأ في مواقفهم العدائية تجاه بلادي، ويسعون للتغطية على جرائم التنظيمات الإرهابية واستخدامها لأسلحة كيميائية وغازات سامة ضد المدنيين، كما يرفضون الإقرار بالحقيقة الراسخة التي أكدتها السيدة سيغريد كاغ، رئيسة البعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سورية، في إحاطتها أمام مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، حين أتت إلى هذا المجلس بالذات وقدمت تقريرها النهائي مؤكدة فيه أن سورية التزمت وأوفت بجميع تعهداتها بما أفضى إلى تدمير كامل المخزون الكيميائي على متن السفينة الأمريكية إم في كيب ري وغيرها. كما أكدت منظمة حظر الأسلحة

ورداً على ممثل إستونيا، فسأكون سعيداً جداً بصفتي الوطنية بلقاء المدير العام آرياس عندما يأتي في جلسة إحاطة مفتوحة لمجلس الأمن، وأمل أن يحدث ذلك في أقرب وقت ممكن في الشهر المقبل.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتوجه

إيكم ولبلدكم الصديق، سيدي الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وكلنا ثقة بإدارتكم الناجحة لأعمال هذا المجلس ومواقف الاتحاد الروسي المستندة إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وأشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن ما يسمى "الملف الكيميائي". ونتفق معكم في ما قلتموه قبل أيام لناحية أنه ليس لدينا ما نخفيه أو ما نخشاه في هذا السياق، وأنه لدينا الكثير من المعلومات والحقائق المرتبطة بهذا الملف والتي يجب منح الجمهور فرصة للنظر فيها، بعيدا عن النظرة العدائية المنحازة، والأكاذيب التي تروج لها بعض الدول الغربية ووسائل الإعلام التابعة لها.

كما أجدد لكم الإعراب عن دعم بلادي لروسيا الاتحادية في مواجهة المزاعم الغربية بخصوص ما يسمى بقضية نافالني ومن قبله سكريبال.

بمبادرة مشكورة من الوفدين الدائمين للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، عقد مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ جلسة غير رسمية وفق صيغة آريا، حول تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ودور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد مثلت تلك الجلسة فرصة بالغة الأهمية للاستماع إلى شهادات وإحاطات لخبراء مختصين في المجالات ذات الصلة، ومنهم السيد إيان أندرسون، أحد أكثر مفتشي منظمة حظر

للعمل على إعادة تصحيح مسار تلك المنظمة للوفاء بالدور المأمول منها.

لقد أبرزت أنشطة منظمة الحظر المتعلقة ببلادي والعديد من تقاريرها أن المعجزات الخيالية لا تزال ممكنة ويمكن أن يتم تصنيعها في مختبرات المنظمة في لاهاي وفي بعض المراكز الاستخباراتية الغربية، واستخدامها لاستهداف دول أعضاء في الأمم المتحدة، كما كان عليه الحال في العراق، الذي استندت الإدارة الأمريكية حينها لأكاذيب روجت في هذا المجلس بالذات لغزوه واحتلاله وتدمير مؤسساته ونهب ثرواته ومقدراته. هل نسيتم ذلك؟ وهل ستسمحون بتمرير أكاذيب مماثلة لتبرير استهداف بلادي ودول أخرى وتدميرها، كما دمر البعض ليبيا؟، وهل ستسمحون بدفن الحقائق في أقبية الأمم المتحدة في صناديق لا تفتح قبل ستين عاما، كما كان عليه الحال بالنسبة لوثائق بعثة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة، وتقارير هانس بليكس وسكوت ريتز في العراق، وبالتالي ضمان عدم اطلاع جيلين متصلين من البشرية على الحقائق المتصلة بالغزو الأمريكي البريطاني للعراق. ومن يعلم فرما قد يعاود البعض تكرار حادثة اغتيال الخبير البريطاني في الأسلحة البيولوجية، ديفيد كيلبي، الذي كان أحد مفتشي الأمم المتحدة في العراق وتم قتله وادعاء انتحاره بعد أن صرح لقناة بي بي سي البريطانية بأن حكومة بلاده بالغت في الحديث عن مقدرات العراق العسكرية وخطورة أسلحته البيولوجية لإقناع الشعب البريطاني بضرورة شن حرب على العراق.

إننا نطالب الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كافة بإعلاء الصوت ضد تسييس مهمة المنظمة والعمل على معالجة ما شاب عملها من تسييس وغيوب جسيمة من شأنها تقويض مكانة ومصداقية المنظمة. كما نطالب المدير العام للمنظمة بمعالجة المخالفات القائمة والسعي لتصويب الخلل بدلا من الرضوخ للضغوط الغربية وتنفيذ جداول أعمال

الكيميائية أنه تم تدمير جميع مرافق الإنتاج الـ ٢٧، وبالتالي فإن سورية التزمت بتعهداتها نصا وروحا، ولم تعد تمتلك أي أسلحة كيميائية، وهذه هي الحقيقة الثابتة التي ينبغي الاستناد لها، وليس السؤال الذي طرحه زميلي السفير الفرنسي عندما قال من أين تأتي الأسلحة الكيميائية التي يتم استخدامها في سورية. سؤال وجيه من ناحية الشكل، والجواب بسيط هو أننا أرسلنا أكثر من ٢٠٠ رسالة على مدى سنوات إلى مجلس الأمن منذ حصول أول استخدام للكيمياوي ضد أفراد من الجيش السوري في بلدة خان العسل قرب حلب، في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ . أرسلنا لكم منذ ذلك التاريخ، يعني منذ سبع سنوات، أكثر من ٢٠٠ رسالة حافلة بالمعلومات التفصيلية عن الجهات التي تهرب المواد الكيماوية إلى بلادي وتضعها في خدمة المجموعات الإرهابية في إدلب وغيرها، وطبعا معظم هذه الجهات التي تهرب الكيماوي، يا سعادة سفير فرنسا، هي استخبارات غربية من بينها الاستخبارات الفرنسية تعمل مع الجهات الإرهابية التي تنشط في بلادي، لكن يبدو أنه هناك من لا يريد أن يقرأ.

مما يؤسف له أن بعض الوفود الغربية قد استعملت في ذلك الاجتماع أقذع الأوصاف وأبشع الكلمات في هجومها على علماء أفاضل حاولوا مساعدة هذا المجلس في الوصول إلى الحقيقة. وقد خرجت بعض المداخلات عن حدود اللياقة والكلام المستخدم في التخاطب الانساني لأن هؤلاء لا يريدون الحقيقة، بل يريدون الاستثمار في الإرهاب والتضليل والعدوان. وإنه لمن المؤسف أيضا أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي نالت جائزة نوبل للسلام في العام ٢٠١٣، تقديرا لعملها في التخلص من الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك مساعدة الحكومة السورية في التخلص من مخزونها من السلاح الكيميائي، قد تحولت إلى مجرد أداة بيد حفنة من الدول الغربية لاستهداف دول بعينها، ومنها بلادي، وهو ما يفقد هذه المنظمة الكثير من مصداقيتها ومهنتها وطابعها الفني ويدفعنا كدول أعضاء

وما يزيد هذه الفضيحة نفاقاً أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي لا يأتون من قريب ولا من بعيد على ذكر ما تمتلكه إسرائيل من ترسانة نووية وكيميائية وبيولوجية وبقائها حتى الآن خارج الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وهو ما يهدد السلم والأمن في منطقتنا والعالم بأسره.

وختاماً، يصير الزملاء سفراء الدول الغربية على تقويض ذكرى عصر الأدب الجميل في بلدانهم، عصر جين أوستن وشكسبير وفولتير وفلوبير وغوته وبريخت وهيمنغواي وإدغار ألان بو ومارك توين، واستبدال هذا الأدب الإنساني الخالد بلون جديد هو أدب الكذب، حيث استمعنا إلى افتراءات تضليلية خادعة ملؤها الكذب وتصلح لأن تكون رواية صفراء غير متوازنة فكرياً بفعل تأثرها بأجواء جائحة كورونا المسيطر على توازن البشرية في هذه الأيام.

لن أعلق على ما أورد بعض الزملاء الغربيين من اتهامات كاذبة لبلدي باستخدام الأسلحة الكيميائية. سأذكرهم فحسب، بأن بلدانهم هي التي استخدمت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذرية. وهي التي تمتلك ترسانات من هذه الأسلحة تكفي لتدمير كواكب المجموعة الشمسية كاملة. وهي التي تفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري وغيره. وهي التي تعطل عملية إعادة الإعمار - إعادة إعمار ما دمره الإرهاب - في بلدي. وهي التي ابتدعت القاعدة وداعش ووظفت التيارات الإسلامية - وليست الإسلامية - تجار الدين في جداول أعمال صدام الحضارات والثقافات والأديان وهي التي دمرت العراق وليبيا، ونشرت ثقافة الحصار والغزو والتهديد والعبودية والاحتلال.

إن من فعل كذل ذلك بحق الإنسانية ليس قدوة لنا ولغيرنا. من يخشى من دعوة أول مدير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإدلاء بشهادته أمام المجلس اليوم، إنما يخاف من عرض الحقائق ومن كشف التضليل والخداع والتلاعب بآليات مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - كل ذلك لتشويه سمعة

حكومات ترغب في الإبقاء على ما يسمى بالملف الكيميائي كورقة ضغط على الحكومة السورية وحلفائها.

لقد أكد بلدي مرارا وتكرارا أنه لم ولن يستخدم الأسلحة الكيميائية وأنه ملتزم بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية وفريق تقييم الإعلان الأولي، وذلك لتسوية المسائل العالقة بما يتيح إغلاق هذا الملف بشكل نهائي في أقرب وقت ممكن. ولهذا الغرض قدم بلدي، بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، تقريره الشهري الثاني والثمانين إلى الأمانة الفنية عن النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها. كما تم تمديد اتفاق التعاون الثلاثي بين الحكومة السورية والأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمدة ستة أشهر أخرى، اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر.

وعقدت خلال الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين الحكومة السورية وفريق تقييم الإعلان، الذي زار دمشق مؤخراً ونفذ برنامجه بالكامل - بالكامل أيتها السيدة ناكاميتسو - من خلال المساعدة التامة التي قدمتها له الحكومة السورية.

لقد قوبل هذا التعاون السوري بمواصلة الدول الغربية التصعيد من خلال الترويج لآليات غير شرعية تم تمريرها على نحو مخالف للقانون ولأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، مثل فريق التحقيق وتحديد الهوية، وتقديم الإدارة الأمريكية مشروع قرار تصعيدي في هذا المجلس بهدف تسويق الأكاذيب وفرضها بالضغط والتهديد، وهو الأمر الذي يؤكد سعي بعض الدول الغربية لاستخدام هذا المنبر الهام لخدمتها جداول أعمالها التوسعية والعدوانية ويفضح مجدداً الازدواجية التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع موضوع الأسلحة الكيميائية، لا سيما وأنها الدولة الوحيدة الطرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي لا تزال تمتلك مخزونات هائلة من هذه الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية وترفض تدميرها.

فإننا نثق في الكفاءة المهنية للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها وحيادها وبفريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبفريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. فينبغي دعم جهودهم دعماً كاملاً، بدلاً من عرقلتها.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف أمر غير مقبول ويشكل جريمة ضد الإنسانية. وينبغي تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. ولا يؤدي عدم الاستجابة أو الجمود إلا إلى تشجيع نظام الأسد على المضي بشكل صارخ في مساره الحالي.

وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية النظام عن الهجمات الكيميائية في تلمنس في عام ٢٠١٤ وسرمين وقمينا في عام ٢٠١٥ وخان شيخون في عام ٢٠١٧. ودعمت تركيا جهود الآلية بالكامل، وأعربت عن أسفها للتحرك المدفوع سياسياً من قبل داعمي النظام الذي أدى إلى عدم تحديد ولايتها في نهاية عام ٢٠١٧.

ولا تزال الحاجة إلى آلية لتحديد هوية الجناة واضحة مع وقوع هجمات كيميائية جديدة في سورية. فقد أبلغت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية عن استخدام مواد كيميائية سامة في اللطامنة في مارس/آذار ٢٠١٧ وفي دوما في أبريل/نيسان ٢٠١٨.

وكان القرار الذي اتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطوة حاسمة، إذ أنه أنشأ فريق التحقيق وتحديد الهوية. لقد أيدت تركيا هذا القرار تأييداً كاملاً.

لقد خلص التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية المقدم في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى أن القوات الجوية للنظام

بلدي وسمعة الرئاسة الروسية وللحيلولة دون إغلاق هذا الملف الكيميائي الذي مضت عليه سبع سنوات،

ونظم مجلس الأمن بشأنه ٨٤ جلسة رسمية، ما عدا الجلسات غير الرسمية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود كذلك

أن أشكر الممثلة السامية، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

لقد ظل الملف الكيميائي السوري يتأرجح في مجلس الأمن لوقت أطول مما ينبغي. وقد حان الوقت لأن نحرز التقدم ونكفل المسألة.

لقد درسنا بعناية التقرير الرابع والثمانين (S/2020/961، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والتقرير دليل آخر على أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لضمان المساءلة عن الجرائم ضد الإنسانية الموثقة جيداً التي يرتكبها النظام السوري.

ولم يتمكن المجلس من تحقيق ذلك الهدف على مدى سبع سنوات، منذ أول هجوم بغاز السارين في الغوطة. ونحيط علماً بأن فريق تقييم الإعلانات يواصل عمله لحل المسائل المتعلقة الناجمة عن الإعلان الخادع الذي قدمه النظام عن مخزونه من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجه. ونتوقع أن يسفر ذلك الجهد عن نتائج ملموسة في القريب العاجل. وهذا أمر بالغ الأهمية لمنع النظام من اللجوء مراراً وتكراراً إلى الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، يعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية على التحقيقات المتبقية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى الانتهاء من تلك التحقيقات في وقت مبكر.

وكما أكدت خلال جلسة المجلس السابقة بشأن هذه المسألة، التي عقدت في أيلول/سبتمبر (انظر S/2020/902)،

عاجل وحاسم، فلن نكفل عدم استخدام النظام للأسلحة الكيميائية مرة أخرى على حساب أرواح المدنيين الأبرياء. وتقع المسؤولية بصفة خاصة على عاتق ذوي التأثير على النظام السوري في هذا الصدد.

ويجب على مجلس الأمن أن يعمل على أساس من وحدة الصف، فضلا عن تنفيذ قراره ٢١١٨ (٢٠١٣). ونحن مدينون بذلك لضحايا الهجمات الكيميائية الذين تحلوا بالشجاعة وتصدوا للطغيان والتعبير عن مطالبهم المشروعة المتمثلة في الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. تواصل إيران بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين لاستخدام الأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر إدانته بأشد العبارات لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وتكرر إيران دعوتها إلى التنفيذ المتوازن والكامل وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإلى دعم سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي السنوات العديدة الماضية، واستنادا إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة، أسيء استخدام عمليات اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن ضد الحكومة السورية.

بيد أن الحقيقة هي أن المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أكدت في تقريرها النهائي المقدم إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٤ أن سوريا قد أوفت بجميع التزاماتها وأن مخزونها الكيميائي بأكمله قد دُمر.

السوري هي التي نفذت الهجمات الثلاث بالأسلحة الكيميائية التي وقعت في منطقة اللطامنة في ٢٤ و ٢٥ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وهذه خطوة مهمة نحو ضمان مساءلة المسؤولين عن تنفيذ الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا على جرائمهم.

تحقيقا لتلك الغاية، نؤيد تأييدا تاما أيضا استمرار التعاون المهم بين أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وتعدُّ الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق قيِّمة إذ تساهم اللجنة إسهاما كبيرا في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وفي تموز/يوليه الماضي اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارا هاميا ينص على إمكانية التغلب على المأزق الحالي الذي سببته الثغرات والتناقضات والتضاربات الناجمة عن الإعلان الأولي للنظام. ويحدد القرار مهلة ٩٠ يوما للنظام لكي يعلن للمنظمة حظر عن الأسلحة الكيماوية التي يجوز عليها حاليا. ولم يستجب النظام بعد لذلك الطلب. وينبغي لمجلس الأمن أن يحث النظام بقوة على الوفاء بالتزاماته. وهذا أمر أساسي للتنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولا يمكننا السماح للنظام بإدامة وهم عدم حيازته لمخزونات الأسلحة الكيميائية. ويجب أن يتعاون النظام تعاونًا كاملا وغير مشروط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون تأخير.

ومن واجبنا الجماعي أن نغرز المعايير ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل. وعلى مدى السنوات التسع الماضية شن نظام الأسد حرباً ضد مواطنيه بمن فيهم الأطفال. وأُستخدمت الأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية بصورة عشوائية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتقاعس عن أداء دوره ويواصل مراقبة هذه المأساة فحسب. وإذا لم نتخذ الإجراءات الآن وبشكل

وبالإضافة إلى ذلك، أثر ذلك كله تأثيراً سلبياً على الجهود الرامية إلى التحقيق الكامل والفعال للغرض الذي أُبرمت لأجله اتفاقية الأسلحة الكيميائية نفسها: القضاء على الأسلحة الكيميائية، الذي لم يتحقق بعد بسبب الفشل الواضح للولايات المتحدة بوصفها الدولة الوحيدة الحائزة لتلك الأسلحة بالرغم من أنها طرف في الاتفاقية. ولتجنب هذا الوضع، لا بد من وقف الاتجاه الحالي في مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما أنه اتجاه بدأ استناداً إلى أهداف بلدان معينة ذات دوافع سياسية. ونحن على استعداد لبذل كل ما في وسعنا لاستعادة سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيز التنفيذ الكامل وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

وفي وقت لاحق، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً تدمير المخزون الكيميائي الكامل للأسلحة في سوريا وجميع مرافق إنتاجها البالغ عددها ٢٧ مرفقاً. والآن يستمر تجاهل هذه الحقائق، فضلاً عن تعاون الحكومة السورية الكبير مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بما في ذلك تقديمها إلى المنظمة أكثر من ٨٠ تقريراً وقدرًا كبيراً من المعلومات شهرياً. ولم يسهم هذا النهج غير المفيد في حل المسائل المعلقة. بل أدى إلى انقسام مجلس الأمن وتآكل مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإضعاف الروح المهنية لتلك المنظمة وعملية اتخاذ قراراتها بتوافق الآراء.